

دور الفكر المحاسبي  
في إدارة التبعات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا مع دراسة استطلاعية

د/ عبير محمد رياض فهمي  
مدرس بقسم المحاسبية بكلية التجارة  
جامعة قناة السويس

## دور الفكر المحاسبي

### في إدارة التبعات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا مع دراسة استطلاعية

د/عبير محمد رياض فهمي  
مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة  
جامعة قناة السويس

ملخص البحث:

واجهت مصر العديد من التبعات الاقتصادية على إثر التعرض لأزمة فيروس كورونا المستجد بشكل مفاجئ، انعكس بعضها بشكل مباشر على المركز المالي للمنشآت وكان للبعض الآخر انعكاس على الاقتصاد ككل عن طريق التأثير على قطاعات هامة وحيوية مثل السياحة والتشييد والبناء وغيرها من القطاعات وبالتالي على معدلات دخول الأفراد. وقد نهجت الدولة مجموعة من السياسات بهدف مواجهة الأزمة وتخطيها والاستعداد للمراحل القادمة في ظل استمرارها، ومنها اتخاذ بدائل مختلفة للإجراءات الاحترازية على مستوى جميع المنشآت الصناعية والخدمية، كذلك تقديم الدعم للبحث العلمي في سبيل الحصول على المصل الواقي في أسرع وقت، أيضا محاولة الحفاظ على برنامج الإصلاح الاقتصادي واستقرار سعر الجنيه المصري عن طريق خفض سعر الفائدة ودعم تطبيق المدفوعات الإلكترونية بهدف ضم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

وقد قدم الفكر المحاسبي مساهمات هامة في سبيل إدارة الأزمة وتبعاتها، حيث زاد الاهتمام العالمي والمحلي بقياس التكاليف المتعلقة بها وكذلك تكلفة الإجراءات الاحترازية وتحديد السياسات والبدايل المناسبة للتعامل معها في ظل ظروف عدم التأكد نظرا لعدم توافر بيانات تاريخية وسرعة انتشار الفيروس. كذلك فإن المنظمات العالمية كانت بحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة لاتخاذ العديد من القرارات بشأن الدول والمناطق الأولى بالرعاية والدعم.

وبتحليل تلك المساهمات يتضح أن المشكلات المحاسبية المترتبة على الأزمة والتي من المتوقع أن تتعرض لها المنشآت قد مثلت نسبة 43% من الأبحاث والدراسات التي أجريت في المجال المحاسبي خلال فترة الستة أشهر الأولى من عام 2020، مثل مشكلات نقص السيولة والتدفقات

النقدية الداخلة. بينما استحوذت العواقب الاقتصادية ذات الأثر القومي على نسبة 57% من الدراسات المحاسبية المتعلقة بإدارة الأزمة, والتي تهدف إلى دعم القرارات المختلفة, وكيفية اختيار البدائل المناسبة التي تدعم الحفاظ على الموقف المالي للدولة وتقديم الدعم اللازم للأطراف المتضررة وفق خطة زمنية محددة, الأمر الذي يحتاج إلى معلومات محاسبية دقيقة تساعد على ادارة التبعات الاقتصادية للأزمة على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل, نظرا لاستمرار الأزمة لفترة تمتد لأكثر من سنة مالية.

الكلمات المفتاحية: المشكلات المحاسبية المترتبة على أزمة كورونا, التبعات الاقتصادية لأزمة كورونا, إدارة أزمة فيروس كورونا.

## **Abstract**

Egypt faced many economic consequences as a result of exposure to the Corona virus crisis, some of which were directly reflected on the financial position of the firms, others had a reflection on the economy as a whole by affecting important and vital sectors such as tourism, construction, construction etc. Many policies has been adopted with the aim of managing and overcoming the crisis and preparing for the next stages while it continues, trying to maintain a program Economic reform and stabilization of the Egyptian pound by lowering the interest rate and supporting the application of electronic payments with the aim of integrating the informal economy into the formal economy.

Accounting thought has made important contributions towards managing the crisis and its consequences, as global and local interest in measuring the costs related to it has increased. Also, international organizations needed accurate accounting information to make many decisions about the most favored and supported countries and regions.

By analyzing Accounting contributions, it becomes clear that the accounting problems arising from the crisis, which are expected to be exposed to, the establishments represented 43% of the research and studies conducted in the accounting field during the first six months of 2020, such as problems of lack of liquidity and cash inflows. While the economic consequences of a national impact accounted for 57% of the accounting studies related to crisis management, which aim to support various decisions, and provide the necessary support to the affected parties according to a specific time plan, which needs to be done. For these reasons, accurate accounting information are needed. That helps to manage the economic consequences of the crisis in the short term as well as in the long term.

**Key words: Accounting problems resulting from the Corona crisis, Economic consequences of the Corona crisis, Corona virus crisis management.**

## أولاً: مقدمة البحث:

مما لا شك فيه أن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) قد غيرت في الكثير من المسلمات التي تبناها العالم لسنوات طويلة,, فقد وضع هذا الفيروس العالم بأسره في مواجهة مفاجئة مع تبعات وعواقب القرارات التي سبق وتم اتخاذها على مدى سنوات طويلة مثل معدلات الإنفاق والادخار, ومجالات الاستثمار, ومعدلات الفائدة السائدة, وأساليب ادارة الأزمات التي اعتادت عليها المنشآت ومعدلات التحوط والتحفظ, لتظهر الحاجة إلى أساليب جديدة للتعامل مع تبعات الأزمة ومحاولة الحفاظ على الوضع الاقتصادي للدولة ومعدلات النمو بقدر الإمكان.

ومن هذا المنطلق فقد فتحت هذه الأزمة المجال للبحث العلمي على كافة المستويات وأعطته الدور الرئيسي في إدارة الأزمة بهدف تقديم الدعم الكاف لإدارة تلك العواقب الاقتصادية على أساس من المعلومات المحاسبية الدقيقة والكافية. لذا فقد كان من أهم المجالات البحثية التي يجب أن تساهم في تقديم الدعم لمتخذي القرار في هذه الفترة هو مجال البحث العلمي المحاسبي واختبار مدى قدرته على استباق الأحداث وتقديم الرؤية المستقبلية والنتائج المتوقعة بهدف إدارة أزمة كورونا ومساعدة المنشآت على تخطيها. وفي سبيل ذلك كانت هناك محاولات عديدة لاستدعاء الخبرات السابقة في الأزمات المشابهة, كما كانت هناك محاولات لاستخدام بعض الأساليب المستحدثة وغير التقليدية لإدارة أزمة غير تقليدية.

### 1- مشكلة البحث

أظهرت أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد مدى الحاجة لأساس قوى من المعلومات يتم على أساسه اتخاذ القرارات المصيرية وتحديد البدائل المناسبة من بين البدائل العديدة المتاحة للتعامل مع الآثار الاقتصادية. تلك الآثار قد تظهر في شكل مشكلات محاسبية مباشرة مثل الأثر على المركز المالي للمنشآت ومكونات قائمة المركز المالي, أو قد تظهر في شكل غير مباشر كتبعات اقتصادية تنعكس على الصناعات والخدمات والدخل القومي. مما يستوجب تقديم الأدوات والأساليب الحديثة التي تدعم ادارة الموقف الحالي بفكر متطور له القدرة على التعامل في ظل حالة عدم التأكد والقدرة على تقديم المعلومات في الوقت المناسب.

ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل ساهم الفكر المحاسبي في إدارة التبعات المحاسبية المباشرة المترتبة على أزمة كورونا؟
2. هل ساهم الفكر المحاسبي في إدارة التبعات الاقتصادية ذات الأثر القومي للأزمة؟

### 2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مدى مساهمة الفكر المحاسبي في ادارة التبعات الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد وذلك من خلال:

1. دراسة مدى مساهمة الفكر المحاسبي في ادارة المشكلات المحاسبية.
2. دراسة مدى مساهمة الفكر المحاسبي في إدارة العواقب الاقتصادية ذات الأثر القومي.

### 3- أهمية البحث:

يعتبر البحث مساهمة علمية في مجال الأبحاث المتعلقة بجائحة فيروس كورونا, ومحاولة لتحسين الظروف البيئية المحيطة, والخروج من تلك الأزمة بأقل خسائر ممكنة على كافة المستويات. كما يعتبر البحث مساهمة في إعطاء البحث العلمي المحاسبي الحق في كونه من العلوم المؤثرة والتي تلعب دورا حيويا في إدارة الأزمات, وبالتالي يمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

### 3/1 أهمية علمية:

يعتبر تحول انتشار فيروس كورونا المستجد إلى مرحلة الجائحة على مستوى العالم من أكثر المحفزات التي استحوذت على انتباه جميع الباحثين على كافة المستويات, في محاولات هي بمثابة الفارق بين الحياة والموت لعبور تلك الأزمة. وبالرغم من ذلك فإن ادارة تلك الأزمة لازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسات المحاسبية وتحديد الاتجاهات البحثية الأكثر دعما لاتخاذ القرارات وتساعد في تخطي الأزمة, الأمر الذي يظهر الحاجة إلى مثل هذا التوجه البحثي لهذا البحث.

## 3/2 أهمية عملية:

استحوذت الآثار الاقتصادية والمحاسبية للإجراءات الاحترازية التي تطبقها الدول على اهتمام الجميع بكافة المستويات, سواء على مستوى متخذي القرارات أو على مستوى الشعوب التي تنعكس عليها تلك القرارات. ويثير الوضع الراهن تساؤلات عدة جعلت الجميع يهتم بالدراسات والمعلومات المحاسبية كما اهتم بالدراسات والمعلومات الطبية. ومن هنا زادت الحاجة إلى إتاحة المزيد من الدراسات في مجال المحاسبة في نطاق الاهتمام بفيروس كورونا المستجد. كما أن تبعات الأزمة تتميز بأنها متعددة الاتجاهات, متشابكة الآثار, مستقبلية التأثير مما يخلق بيئة من عدم التأكد نظرا لندرة المعلومات نسبيا في الوقت الحالي بالنسبة إلى أهمية القرارات, مما خلق احتياجا أكبر للدراسات التحليلية التي تحدد الموقف الحالي لمدى مساهمة الدراسات المحاسبية في تقديم الحلول الكافية للمشكلات المحاسبية والاقتصادية المترتبة على الأزمة.

## 4- منهج البحث:

اعتمدت الباحثة بشكل أساسي على منهج تحليل المحتوى في دراستها لمدى مساهمة الفكر المحاسبي في ادارة تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد. وذلك من خلال استقراء وتحليل محتوى الدراسات المحاسبية التي تناولت التبعات المختلفة الاتجاهات المرتبطة بأزمة كورونا, ثم تصنيف هذه الاتجاهات إلى دراسات اهتمت بإدارة المشكلات المحاسبية, ودراسات اهتمت بإدارة التبعات الاقتصادية ذات الأثر القومي, ثم تحليل المتغيرات التي تناولتها الدراسات في كل اتجاه وأهدافها وذلك بهدف تحديد مدى مساهمة الفكر المحاسبي في ادارة تبعات الأزمة بشكل كمي. كما اعتمدت الباحثة على الأساليب الإحصائية المناسبة لنوع البيانات وذلك لتحديد علاقات الارتباط بين المتغيرات البحثية التي تناولتها الدراسات ومدى قوة ذلك الارتباط ان وجد. وكذلك محاولة التنبؤ بمدى استمرارية تلك الاتجاهات البحثية لكل متغير فرعي في الفترة المقبلة من خلال البيانات التاريخية التي أمكن التوصل إليها باستخدام تحليل الانحدار. حاولت الباحثة أيضا تدعيم تلك التنبؤات باستطلاع آراء ذوي الخبرة في المجال المحاسبي عن مدى توجه الفكر المحاسبي في الفترة القادمة لدراسة مجموعة من المتغيرات الفرعية بهدف إدارة الأزمة, وتحليل نتائج ذلك الاستطلاع باستخدام

الأساليب الإحصائية الملائمة للبيانات بهدف دعم النتائج التي تم التوصل لها من خلال الدراسة النظرية.

#### 5- فروض البحث:

بناء على تساؤلات البحث وأهدافه يمكن اشتقاق فروض البحث والتي تتمثل في:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد الدراسات المحاسبية التي تناولت فيروس كورونا وبين اقتراح حلول للمشكلات المحاسبية الناتجة عن الأزمة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد الدراسات المحاسبية وبين ادارة التبعات الاقتصادية ذات الأثر القومي.

#### 6- تقسيمات البحث:

في ضوء مشكلة البحث, وأهميته, وأهدافه, وفروضه, والمناهج المتبعة, تم تقسيم البحث كالتالي:  
أولاً: مقدمة البحث.

ثانياً: أهم الدراسات المرتبطة بالفكر والتنظير المحاسبي والتبعات الاقتصادية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد.

ثالثاً: دراسة تحليلية لدور الفكر المحاسبي في إدارة المشكلات ذات الأثر المحاسبي المباشر المترتبة على أزمة كورونا.

رابعاً: دراسة تحليلية لدور الفكر المحاسبي في إدارة التبعات ذات الأثر على الاقتصاد القومي لأزمة كورونا.

خامساً: دراسة استطلاعية للاتجاهات الفكرية المحاسبية لمواجهة المشكلات المحاسبية الناتجة عن أزمة كورونا

سادساً: النتائج.



سابعاً: التوصيات والاتجاهات المستقبلية

ثامناً: مراجع البحث.

وفيما يلي تتناول الباحثة تلك العناصر بالتفصيل:

**ثانياً: أهم الدراسات المرتبطة بالفكر والتنظير المحاسبي والتبعات الاقتصادية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد:**

أصبح الاهتمام بالتبعات الاقتصادية والأرقام في فترة أزمة كورونا موازيا تماما للاهتمام بالتطورات الطبية, ذلك لما كان للأزمة من أثر انعكس بشكل مباشر وملموس على الأفراد والمنشآت. ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام بالتبعية على المستوى الفكر المحاسبي لتقديم المساهمات المناسبة لإدارة هذه التبعات ومحاولة تقديم الأساليب والوسائل المساعدة اللازمة للوصول إلى الأرقام الأقرب إلى الدقة, نظرا لعدم توافر البيانات الكافية وظروف المخاطرة وعدم التأكد التي تحيط بالأزمة.

وفيما يلي تستعرض الباحثة أهم الدراسات المحاسبية بهدف التوصل لأهم الأهداف والأساليب التي تناولتها تلك الدراسات, كذلك أهم النتائج التي توصلت لها.

ففي دراستين قام بهما (Ruiz Estrada et al,2019, 2020) استخدمت خلالهما نظم الذكاء الاصطناعي في عمل محاكاة للأمراض المعدية المشابهة لفيروس كورونا المستجد, وذلك من خلال تحليل سيناريوهات محتملة مختلفة وقياس تأثيرها في الأجل القصير, بغرض قياس تأثير فيروس كورونا المستجد على أربعة قطاعات استراتيجية اقتصادية بالصين وهي السياحة والنقل الجوي والتجارة الدولية والكهرباء, توصلت الدراسة إلى إمكانية قياس هذا التأثير المركب باستخدام نماذج المحاكاة الخاصة التي تستعين أيضا بالتجارب السابقة, وكذلك لقياس الأثر على الاقتصاد في الصين بشكل عام. وقد توصلت التحليلات التي تم إجراؤها بهذا الأسلوب أنه من المتوقع أن يصل التأثير السلبي على اقتصاد الصين إلى ثلاثة أضعاف تأثير فيروس سارس, وأنه من المحتمل كذلك أن يمتد تأثيره بشكل كبير ليشمل الاقتصادات الأخرى المرتبطة بالصين.

دراسة (Fernando, 2020 & McKibbin) استخدمت سيناريوهات محتملة تم وضعها في شكل نموذج وبالتطبيق على الصين أيضا بهدف التوصل للنتائج الاقتصادية المحتملة لتفشي فيروس كورونا المستجد في الصين ، وذلك من خلال وضع سيع سيناريوهات مختلفة لكيفية تطور الفيروس في العام المقبل باستخدام تقنية النمذجة. حيث تقوم هذه التقنية بدراسة آثار سيناريوهات مختلفة على نتائج الاقتصاد الكلي والأسواق المالية في نموذج التوازن العام العالمي. وتوضح السيناريوهات الواردة في هذه الدراسة أنه حتى احتواء تفشي الفيروس يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي على المدى القصير. وقد أوضحت هذه السيناريوهات المختلفة حجم التكاليف التي يمكن تجنبها من خلال زيادة الاستثمار في أنظمة الصحة العامة في جميع الاقتصادات ولكن بشكل خاص في الاقتصادات النامية حيث تكون أنظمة الرعاية الصحية أقل تطورًا وكثافة السكان مرتفعة.

ومن جانب آخر تناولت بعض الدراسات مدى تأثير اقتصادات العالم بما يحدث في الصين ومن هذه الدراسات دراسة (Herrero, 2020) والتي تثبت أن التكامل الرأسي للعالم مع الصين ليس له نظير ويعتمد بدرجة كبيرة على تصديرها للسلع الوسيطة بدرجة كبيرة وشرائها لكميات قليلة من المدخلات من العالم، وهذا يعني أن تأثير العالم بالصين أكبر مما حدث في عام 2003، مما يترتب عليه تأثير أكبر وتعطيل لسلسلة التوريد عن ذي قبل، ليس فقط في آسيا ولكن أيضا في أوروبا والولايات المتحدة. وأيضا ستتأثر الدول المستثمرة في النقل البري في الصين بشكل مباشر، كما أن الاستثمارات في دول جنوب شرق آسيا سيعني أن ميزانيات الدول في شمال آسيا سوف تتأثر سلبيا بتعطل الإنتاج في دول مثل ماليزيا وتايلاند. وبدراسة أعمق للقطاعات الصناعية وجدت الدراسة أن قطاعات مثل الإلكترونيات، السيارات، الآلات والمنسوجات هي الأكثر تأثرا بشكل سلبى بسبب حجم القطاعات وكذلك الاعتماد بشكل كبير على الصين في توريد المدخلات.

وأيضا دراسة (Nguyen, 2020 & Arezki) التي ترى أن هناك علاقة ليست قوية من حيث سلسلة القيمة المباشرة بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكنها من الممكن أن تتأثر بنقص الطلب على البترول من الصين.

وعن الوضع في الولايات المتحدة أثبتت دراسة (Scherbina, 2020) التي أجريت في الولايات المتحدة بهدف قياس تكلفة بدائل السيطرة على فيروس كورونا المستجد، وتوقعت الدراسة أنه في

غياب إجراءات السيطرة الموسعة على الفيروس ستكون التكلفة الاقتصادية الكلية حوالي أكثر من 9 تريليون دولار والذي يمثل 43% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وأن الفترة المثلى لسياسة السيطرة على الفيروس بشكل حاسم تعتمد على مدى فعالية خفض معدل انتشار ونقل الفيروس, وقد وضعت الدراسة ثلاث سيناريوهات محتملة لمعدل انتشار الفيروس من خلال انتقاله من شخص مصاب إلى الأشخاص المحيطين وأوضحت الدراسة انعكاس ذلك طرديا على فترة الاستمرار في السيطرة على الفيروس والتي أثبتت الدراسة أنه من غير المجدي أن تتوقف هذه المجهودات قبل ستة أسابيع. وقد اقترحت الدراسة أسلوبا لحساب تكلفة كل بديل من إجراءات الوقاية عن طريق حساب نسبة عدد الأفراد الذين ظهرت عليهم الأعراض إلى عدد الأفراد الثابت إصابتهم وذلك لكل فئة عمرية ثم ضرب هذه النسبة في متوسط التكلفة. كما توصلت الدراسة إلى أنه كلما كانت إجراءات السيطرة على انتشار العدوى فعالة كلما أتاح ذلك الفرصة للتحويل إلى سياسة أقل تكلفة حتى يصبح اللقاح متاحا.

في حين استخدمت دراسة (Thunström et al, 2020) نموذج (SIR) لتحليل التكلفة والعائد للإجراءات الاحترازية بالولايات المتحدة الأمريكية وبدائلها المختلفة, وتوصلت إلى أنه بافتراض تحقيق مقاييس التباعد الاجتماعي لأغراضه فإن قيمة صافية موجبة مقدارها 5 تريليون دولار سوف تتحقق وفقا للبدائل القياسي في الدراسة. ولكن الدراسة أيضا أوضحت أن هناك عوامل حساسية قد تؤدي إلى تحويل القيمة الصافية إلى قيمة سالبة ومن هذه العوامل غير المحددة هو الوقت المناسب للتعافي الاقتصادي في ظل وجود الإجراءات الاحترازية, ويشير تحليل الحساسية إلى ضرورة التحفيز الاقتصادي الفعال وخاصة بعد مرور فترة انتشار الجائحة.

وبهدف دراسة انعكاس الأزمة على السيولة النقدية للمنشآت وأيضا باستخدام نماذج المحاكاة قامت دراسة (Gomez, 2020 & De Vito) بمحاولة تمييز أثر الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي جائحة كورونا على المدى القصير على سيولة الشركات المدرجة في 26 دولة. حيث قامت الدراسة باختبار لكل شركة في ثلاثة تصورات محاكاة ، والتي تقابل انخفاض المبيعات بنسب 25% و 50% و75% على التوالي. وقد وجدت الدراسة أنه في أكثر التصورات سلبية ، سوف تستنفذ الشركة المتوسطة نقودها في حوالي عام واحد. علاوة على ذلك فإن خصومها الحالية -في المتوسط - سوف

تكون ثلاثة أضعاف مقارنة بمستوى عام 2018. علاوة على ذلك، فإن حوالي ثلث جميع شركات العينة ستصبح فاقدة للسيولة خلال ستة أشهر.

وعن تأثير تداعيات الإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الدول تناول تقرير لجنة بازل للإشراف المصرفي الصادر في أبريل 2020 المقاييس الاستثنائية التي تعكس التداعيات الاقتصادية ومنها معدل التوقف عن الدفع بسبب الوقف المؤقت للنشاط والضمانات الحكومية. وقد وافقت لجنة بازل على أن مقاييس تأثير تدنية الخطر الناتجة عن الإجراءات الداعمة غير العادية التي اتخذتها الدول الأعضاء ينبغي الاعتراف بها في متطلبات رأس المال المعتمد على المخاطر. كما ناقشت اللجنة الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك. وقد وافقت اللجنة على أن مؤشرات الدعم الاستثنائي لا بد أن تؤخذ في الحسبان عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما وافقت على بعض الإجراءات الانتقالية لعلاج آثار الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وبناء على الدراسات المقدمة للوضع الاقتصادي لجميع الدول أعلن صندوق النقد الدولي في مدونته أنه وبالنظر إلى الانتشار الواسع لهذا الوباء على مستوى عدد كبير من البلدان، والروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود، وكذلك الآثار الكبيرة على الثقة والتي تحد من النشاط الاقتصادي وتؤثر على الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية، من الواضح أن هناك حاجة واضحة تدعو إلى تنسيق الاستجابة على المستوى الدولي. فيجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي لديها قدرات محدودة في مجال الصحة لكي تتجنب وقوع كارثة إنسانية. وصندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد لدعم البلدان المعرضة للخطر من خلال تسهيلات الإقراض المختلفة، بما فيها تلك التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالة الطوارئ والتي يمكن أن تصل إلى 50 مليار دولار لبلدان الأسواق الصاعدة ومنخفضة الدخل. (جيتا جوبيناث، 2020).

وعن انعكاسات تلك الأزمة وتداعياتها الاقتصادية على معايير المحاسبة الدولية لعرض القوائم وأحداث بعد فترة التقرير أكدت دراسة (متولي، 2020) على أنه يجب على المنشآت الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة للأزمة لمدة عام وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية من خلال قدرتها على سداد الالتزامات قصيرة الأجل. وكذلك أوصت الدراسة بتحديد دور المراجع الخارجي في اختبار المعلومات المالية المستقبلية المرتبطة بأحداث انتشار فيروس كورونا.

وفي اجتماعات ومناقشات مستمرة, تحاول الهيئات واللجان الدولية المسئولة عن إعداد المعايير المحاسبية الاستعداد لفترة أزمة كورونا وما بعدها. فقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تأجيل تاريخ سريان تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بتصنيف الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير متداولة لمدة عام.

كما نشر مجلس معايير المحاسبة الكندي (ACSB) سلسلة من المقالات القصيرة حول الاعتبارات المحاسبية في سياق جائحة COVID-19. وقد تعرض خلالها للمساهمات المحاسبية المقترحة للعبور بالمنشآت من التبعات المترتبة على أزمة كورونا ومن أهم المشكلات المحاسبية التي تناولتها مايلي:

1. الاستمرارية ومخاطر السيولة: حيث من المحتمل أن تتعرض العديد من المنشآت, ما لم تكن منشأة تقدم خدمة أساسية، إما لانخفاض حاد في تعاملاتها أو توقفها تماما، مما قد يشكك في قابليتها في الاستمرار أو البقاء على المدى الطويل. ويرتبط مصطلح الاستمرارية بالموارد التي تمتلكها المنشأة لمواصلة نشاطها، والتي قد تتضمن تدفقات نقدية من عمليات المنشأة ذاتها أو الحصول على تمويل خارجي. وخلال المرحلة القادمة ستحتاج تلك المنشآت إلى إعداد التقارير المالية الربع سنوية أو السنوية، وبالتالي ستحتاج ادارة تلك المنشآت لتقييم درجة عدم اليقين حول قدرة المنشأة على الاستمرارية (IAS 1.25) وخلال هذه الفترات من عدم التأكد يتوقع أن يكون هناك تقديرات وتنبؤات مالية محدثة وفقا للمعلومات الحديثة، وكذلك إعادة النظر في الربحية المتوقعة للمنشأة والكيفية التي ستمول بها المنشأة عملياتها، مراجعة جداول سداد الديون والمصادر البديلة المحتملة للتمويل، كذلك النظر في أي معلومات أخرى تستجد بعد الفترة المشمولة في التقرير. وعن أثر ذلك على القوائم المالية فيعتمد ذلك على الآتي:

1. مدى تضمين الإفصاحات عن عدم التأكد الذي يرتبط باستمرارية المنشأة في التقارير المالية الربع سنوية أو السنوية (IAS 1.25-26).

2. الكشف عن معلومات حول الفروض التي استخدمتها المنشأة في تقريرها عن الاستمرارية.

3. مصادر عدم التأكد في تقدير التغيرات المادية التي قد تطرأ على المبالغ المدرجة للأصول والخصوم خلال السنة المالية القادمة. (IAS 1.125).

2. التأثير المحتمل على محاسبة الإيجار: يؤثر جائحة COVID-19 على قدرة المنشآت على تحصيل ودفع الإيجار والتزامات الإيجار الأخرى. وهذا يعني أنه يجب على المنشآت استخدام الحكم المهني والنظر في الآثار المحتملة التي يمكن أن يؤثر بها COVID-19 على محاسبة عقود الإيجار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار. وفيما يلي بعض المعالجات المقترحة من مجلس المعايير المحاسبية:

1. قد يحصل المستأجر على إعانة اقتصادية من المؤجر في صورة إما تخفيض للإيجار أو في صورة تأجيل لدفع الإيجار، وتعتمد المعالجة المحاسبية لذلك على:

- هل من حق المستأجر الحصول على إعانات اقتصادية وفقا لحقوق تعاقدية وقانونية.
  - أم يتم منح الإعانة أو التفاوض بشأنها خارج عقد الإيجار الأصلي.
2. إذا تم منح الإعفاء أو المساعدة الاقتصادية وفقا لحقوق التعاقدية (المعيار 16 الدولي للتقارير المالية):

- يعامل كإيجار متغير أى قيمة سالبة للإيجار في الفترة التي حدث بها المنح.
- الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة في الربح أو الخسارة عند انقضاء الظرف (المعيار الدولي للتقارير المالية 16.38).

ج- إذا تم منح المساعدة خارج عقد الإيجار الأصلي وفق (المعيار الدولي للتقارير المالية ) رقم 16 تكون معاملة تعديل الإيجار كالتالي:

- إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق استخدام معدل خصم في خصم الإيجارات.
  - إجراء تعديل مماثل على حقوق استخدام الأصول (المعايير الدولية للتقارير المالية 16.44-46).
- د- في حالة حصول المؤجرين أو المستأجرين على إعانة اقتصادية في شكل مساعدة حكومية:
- إذا حصل المستأجر على إعفاء مباشر من الحكومة أو إعفاء غير مباشر عن طريق المؤجر (وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 IFRS): تعامل كمنحة حكومية ويفصح عنها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 20) المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عنها.
  - إذا حصل المؤجر على إعفاء حكومي وأعطى كل أو جزء منه للمستأجر وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (16 IFRS): يمكن اعتبار إعانة اقتصادية خارج العقد أو تعامل كتعديل للإيجار (-16.44 IFRS).

وبناء على ذلك يجب أن يكون هناك إعادة نظر في قيمة العقود نظراً لانخفاض قيمة الأصول المؤجرة وبالتالي دراسة التأثير على المركز المالي.

3. **الأحداث بعد الفترة المشمولة بالتقرير:** من المحتمل أن تشهد معظم الشركات ، ما لم تكن خدمة أساسية ، انخفاضاً جوهرياً في عملياتها أو يتم إغلاقها. ويثير هذا تساؤلات حول ما إذا كانوا بحاجة إلى تعديل بياناتهم المالية في نهاية السنة أو البيانات المؤقتة أو تقديم إفصاحات إضافية للأحداث بعد فترة إعداد التقارير. ويكون هناك نوعان من الأحداث, أحداث تتطلب تعديل وهي التي تقدم دليل على الظروف التي حدثت في نهاية فترة التقرير, وأحداث غير موجبة للتعديل والتي تشير إلى الظروف التي حدثت بعد فترة التقرير.

فإذا كانت نهاية السنة المالية هي 31 ديسمبر 2019 فستحتاج المنشأة إلى معايير لتحكم ما إذا كانت الظروف المحيطة المترتبة على أزمة كورونا من الأحداث التي تتطلب تعديل أم لا. وهذا يتطلب من المنشآت النظر في حجم عملياتها وكذلك المناطق التي تضررت. وبالتالي يجب أن تكون هناك إفصاحات عن حجم الانخفاض في الإيرادات, توقف بعض أو كل الأنشطة, احتمالية استرداد قيمة الأصول, والانخفاض في قيمة الاستثمار وغيرها.

4. **ضرائب الدخل:** يؤثر جائحة COVID-19 سلباً على ربحية المنشآت في الفترة الحالية وفي فترات لاحقة, كما استحدثت إجراءات إعانة حكومية جديدة. يجب على المنشآت استخدام الحكم المهني لتقييم كيفية تأثير ذلك على محاسبة ضرائب الدخل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كذلك يجب إعادة النظر في توقعات الأرباح وبالتالي الدخل الخاضع للضريبة مما قد يؤدي إلى تعديل رصيد الضريبة المؤجلة.

ويتطلب ذلك الوضع الإفصاح عن التغيرات في معدل الضريبة مقارنة بفترة سابقة, الأحداث التي لا تستوجب تعديل بعد الفترة التي يشملها التقرير مثل التغير في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب.

5. **انخفاض قيمة الأصول غير المالية:** COVID-19 له تأثير اقتصادي كبير على الشركات ، والعديد منها يواجه الآن انخفاضات في الإنتاج والمبيعات والطلب على سلعتها أو خدماتها. تؤثر هذه الانخفاضات على ربحية الشركة وقد تؤدي إلى أحداث تشير إلى أن أصولها غير المالية ، مثل الأصول غير الملموسة والشهرة والممتلكات والمنشآت والمعدات قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتطلب ذلك

تقدير المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المقدرة للأصل كما يجب أيضا دراسة العلاقة بين التغير في سعر الفائدة والتغير في سعر الخصم المستخدم.

6. **قياس القيمة العادلة** والتأثير المحتمل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13: بدأت أزمة كورونا كأزمة صحية لكنها تحولت إلى حدث اقتصادي عالمي أدى إلى خلق درجة من عدم اليقين والتقلبات في الأسواق المالية، ويمتد هذا الأثر إلى التدابير المستندة إلى السوق مثل القيمة العادلة بشكل كبير وربما بطرق غير متوقعة. ويتطلب الوضع هنا قدرا كبيرا من الحكم المهني لإعادة النظر في الأسس والافتراضات المستخدمة لقياس القيم العادلة، وذلك نظرا لتغير المعلومات بقدر كبير من تاريخ قياس إلى آخر، وقد تحتاج المنشآت إلى تغيير أسلوب التقييم نفسه.

7. **أسعار الخصم**: قد تؤثر المخاطر والشكوك الناشئة عن COVID-19 وتحرك البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة بين عشية وضحاها على معدلات الخصم المستخدمة في قياسات الأصول والخصوم. والتي تتطلب تحديد مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ومعدلات الخصم لخصم تلك التدفقات النقدية. وبالرغم من أن اختلاف معدل الفائدة في سعر الفائدة الفعلي للمنشأة بشكل مباشر ولكنه قد يؤثر على معدل الاقتراض للمنشأة، وقد يؤثر على عقود الإيجار. وتحتاج المنشأة بشكل أساسي إلى تحديث معدل الخصم الخاص بها إذا كان مطلوب من المنشأة إعادة تقييم الأصول والخصوم، حيث يجب أن تعكس القيمة العادلة الظروف السوقية السائدة في تاريخ القياس (المعيار الدولي للتقارير المالية 16.62).

بالإضافة إلى المعايير الخاصة بإعداد التقارير المالية والمشكلات المحاسبية المتعلقة بها، ظهرت أيضا في الدراسات اتجاهات عن كيفية التعامل في الفترة المقبلة مع كثير من المستجدات المحاسبية التي كانت تعد من المسلمات.

وكما أوضحت دراسة (Ghoneim,2020) أن هناك كثير من القواعد التي كان يتم التعامل معها كمسلمات ستتغير مع أزمة فيروس كورونا، فعجز الميزانية الذي لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي ونسب الديون التي لا يجب أن تتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي تلك القواعد التي حددها الاتحاد الأوروبي واعتمدها المنظمات الدولية ستصبح غير ذات معنى في كثير من الدول. كما



أن ترتيب الأولويات لدى البشر بشكل عام ستتغير وبالتالي سيتغير معها أنماط الإنفاق والادخار والاستثمارات.

كما أشار (Player,2020) إلى أنه اذا كانت المناقشات فيما سبق حول مدى ديناميكية ومرونة أو ثبات الموازنات التي يتم إعدادها في نهاية العام السابق لتصبح خطة مستقبلية اختياريا, فإن الأزمة الحالية قد فرضت واقعا يجب أن تتحول معه طبيعة تلك الموازنات إجباريا وبشكل سريع حتى تكون صالحة للتعامل مع متطلبات تلك الفترة. كما أشار أنه لم يحدث في السابق وأن كونت الشركات مخصصات ضد خطر الأوبئة بالرغم من مواجهة العديد منها في الفترات السابقة, وأرجع السبب في ذلك إلى احتمال تلاشي المخاوف من مثل هذه المخاطر مع مرور الزمن. وأن الشركات التي تستطيع القيام بالتنبؤ والتحليل وعمل سيناريوهات محتملة لكل الاحتمالات هي الشركات التي سوف تستطيع التغلب على الأزمة وسيكون لديها احتياطات للتغلب على أزمة السيولة.

وفي حالة عدم توافر تلك الشروط وأن الشركات لم تكن مستعدة لذلك ووجدت نفسها في مواجهة الأزمة, كما وجهت تلك الدراسة الاهتمام بعدم الالتزام بالموازنات التي تم اعدادها في العام الماضي نظرا لأنها أعدت على أساس افتراضات لم تعد صالحة في هذا الوقت. وأنه يجب على الشركات التركيز على كيفية الاستفادة بالجوانب الإيجابية في الأزمة. وأكد على أن التنبؤات ما هي إلا محاولة للتغلب على عدم المرونة الموجودة في الواقع وأنه من الصعب التنبؤ بشكل كامل بما سيحدث, لذا فالشركات تحتاج إلى التخلي عن أسلوب الموازنات الثابتة غير المرنة المعدة على أساس تاريخي وأن يكون لديها قدر كبير من المرونة في التعامل مع الواقع, وبالتالي فكلما كانت الشركة أكثر مرونة كلما كانت أقل احتياجا للتنبؤات.

وعن التخطيط للفترة المقبلة 2021/2020 أكدت الدراسة على أن التوجه حاليا يجب أن يكون نحو التخلي عن الموازنات بشكلها التقليدي والاتجاه نحو (Beyond Budgeting) أو التخطيط المستمر الذي يتغير مع التوقعات المتجددة عبر فترة زمنية معقولة. كما يجب إعادة النظر في هيكل التكاليف بشكل مستمر حتى يمكن تقديم الخدمات والحصول على هامش ربح معقول. إلى جانب مرونة التفكير في فرص العمل ذاتها والبحث عن المجالات الجديدة التي خلقتها الأزمة والاستفادة بها.

وأن التنبؤ بالإيرادات يمكن عمله بسهولة ببعض العمليات الرياضية ولكن المحاسبة يجب أن توجه الشركات إلى الاتجاهات التي تستطيع من خلالها تحقيق تلك الإيرادات.

وكمثال لهذا التوجه أظهر تقرير (D.W في مارس 2020) أنه في حين تشهد الأسواق المالية تراجعاً كبيراً، ارتفع سعر سهم شركة زوم بنسبة 40% بداية من فبراير 2020 وذلك للطلب الكبير على تكنولوجيا العمل عن بعد كما شهدت الشركة زيادة غير مسبوقه في عدد المستخدمين في فترة زمنية قصيرة. ولم يقتصر هذا التوجه على نوعية معينة من الشركات ولكنه انتشر على كافة المستويات، فقد لجأت إليه الشركات الصغيرة والناشئة على سبيل توفير تكلفة الإيجارات والتجهيزات، كما لجأت له كبريات الشركات مثل جوجل وأمازون ومايكروسوفت، والذين تبنا اتجاه عمل الموظفين من المنزل. كما أن هذا التوجه امتد إلى الخدمات التعليمية لتوفر بعض المدارس الحصص عن طريق فصول افتراضية على المنصات. وقد شهدت هذه المواقع انتعاشاً ملحوظاً أدى إلى احتياجها لتوظيف عدد كبير من الأشخاص الإضافية مثل مواقع أمازون وغيرها. ومن أمثلة الشركات التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسهمها أيضاً شركة نتفليكس في مجال خدمة البث الترفيهي.

مما يستلزم استخدام تلك البيانات وصياغتها من خلال الدراسات المحاسبية واستخدام الأساليب المناسبة التي تمكن المستثمرين وغيرهم من متخذي القرارات من الاستفادة من الأزمة وتوجيه الانتباه إلى مجالات تحقيق الإيرادات والتغلب على مشكلة التدفقات النقدية والسيولة.

بالإضافة إلى تلك التغيرات في التوجهات التي اعتادت المنشآت على العمل بها اقترح (Kakiriwaragodage, 2020) أربعة خيارات استراتيجية لتعامل المنشآت لتخطي أزمة كورونا وهي:

- **التحفظ:** وذلك في حالة أن هذا النشاط يتوقع التعافي سريعاً، غالباً ما يكون منتجاً لسلعة أو خدمة أساسية مثل الطعام أو الأدوية، الشركة لديها القدرة والصلاحيات للحصول على احتياطي نقدي في الفترة القريبة، والإدارة على درجة من التأكد أن التعافي سيتم بشكل سريع. يجب على المنشأة في هذه الحالة توفير مؤشرات كافية للحفاظ على النقدية وبالتالي السيولة، مما يؤهل المنشأة للاستفادة من فرص ما بعد الأزمة مثل الاستحواذ على حصص المنشآت الأخرى الأضعف التي لم تستطيع الاستمرار أو من خلال استثمارات جديدة.

• **التوقف:** وذلك في حالة الأنشطة التي يستمر التأثير الاقتصادي للجائحة عليها لفترة طويلة, كما أنه من المتوقع أن تستغرق مرحلة التعافي من الأزمة فترة زمنية طويلة, وأن الاستمرار في النشاط سيؤدي إلى خسائر نقدية كبيرة, ومن أمثلة تلك الأنشطة شركات الطيران, لذا فالاستراتيجية المناسبة في هذه الظروف هي التوقف مؤقتاً لتقليل الخسائر. وعلى هذه الشركات الاعتماد على استراتيجية تحويل بعض التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة, مثل التفاوض بشأن عقود الإيجار أو الحصول على مساعدات نقدية حكومية أو تأجيل أو إلغاء بعض الالتزامات النقدية.

• **الابتكار:** قد تتعرض المنشأة لأن يكون معدل فقد السيولة أعلى من مستوى الاحتياطات النقدية لديها, في هذه الحالة من الضروري اتخاذ كافة التدابير للحد من فقد السيولة وتحديد فرص تحقيق إيرادات جديدة, وذلك من خلال تحويل النشاط والاستفادة بالموارد المتاحة مثال شركات الملابس التي تتحول لإنتاج مستلزمات الوقاية الشخصية, أو معامل التقطير التي تتحول لتنتج الكحول المطهر, حيث يعمل هذا الإجراء على بث الحياة في تلك المنشآت لفترة من الوقت على سبيل الإنعاش حتى تستعيد المنشأة معدل تحقيق الإيراد.

• **الاستسلام:** قد يكون معدل الإنفاق إلى الاحتياطي النقدي ليس كبيراً ولكن قد لا يعود مستوى النشاط كما كان قبل الأزمة في الفترة القريبة, ويرجع ذلك إلى تغير سلوك المستهلك أو الآثار الاقتصادية المستمرة, على سبيل المثال شركات إنتاج السلع الرفاهية أو شركات السفر. في هذه الحالة إما أن تحصل الشركة على دعم نقدي طويل الأجل أو قد تلجأ للاستغناء عن جزء من الشركة لمالك أقوى.

وفي سياق التوجه نحو إدارة النفقات والتوصيات التي تقدمها الشركات المتخصصة في ذلك انضمت المزيد من الشركات والأشخاص لاستخدام التكنولوجيا في إدارة العمل عن بعد باستخدام التطبيقات المتاحة ولكن مع التحفظ على ضرورة الاهتمام بتوخي الحذر نظراً لأن وسائل الأمان المتاحة في الشركات وخاصة الكبرى لا يمكن توفيرها في المنازل أو الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم (Drew, 2020).

ومن الواضح أن هناك بعض التبعات لأزمة كورونا سوف تكون ممتدة التأثير وفقاً لدراسة (Wilson, 2020) مما يتطلب مزيد من الاستشارات ذات الطبيعة الخاصة ومنها الاستشارات المحاسبية التي يقدمها المحاسبين القانونيين والاستشاريين للعملاء فيما يتعلق بالحفاظ على

مستويات التدفق النقدي وخيارات التمويل وإعادة ضبط الميزانيات والمساعدة في دعم العمل عن بعد, كل تلك الخدمات بالرغم من تقديمها عن بعد, إلا أنها أصبحت تحتاج إلى عمق أكبر حيث يحتاج من يعطي الاستشارة إلى معرفة العديد من الجوانب المحيطة بالعميل مثل تفاصيل العمل, أين تكمن مخاوفهم, سواء بدا ذلك متصلاً أو غير متصل بالعمل بشكل مباشر. وعلى ذلك يرى (Wilson) أن القائمين على مهنة المحاسبة حالياً يقومون بجمع البيانات عن كافة السبل والخدمات التي تساعد العميل على النجاة من الأزمة بشتى الطرق ويبقون على تواصل مستمر من أجل الوصول إلى أحدث وسائل الإغاثة واستراتيجيات البقاء, عن طريق الطرق غير التقليدية لتقديم الخدمات الكترونياً وعن بعد, تلك الابتكارات التي ستستمر لفترة طويلة بعد انتهاء الأزمة.

وترى الباحثة أن صعوبة الوضع في مصر كجزء من المشهد العالمي والدولي إنما ينبع من الفترة الزمنية التي أتت فيها هذه الأزمة, في حين كانت مصر على أعتاب الاستفادة من البرنامج الإصلاحى الذي بدأ في عام 2016. وهو ما يتفق مع دراسة (El-Khishin,2020) حيث أن البلاد حالياً في طور الإصلاح للمشكلات النقدية والمالية القديمة, مست الأزمة بشكل كبير قطاعات حساسة مثل قطاع السياحة والتدفقات المالية الأجنبية, بالإضافة إلى قطاع الصناعة الذي يعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة وبالتالي فهو مشترك في سلاسل التوريد العالمية بشكل كبير.

ورغم صعوبة تحديد الأثر المحتمل كما أكدت دراسة (El-Khishin,2020) ولكن الآثار المتوقعة يمكن أن تندرج تحت ثلاثة فئات مترابطة لخصتها الدراسة في:

أولاً: الآثار المباشرة لانتشار الفيروس محلياً وما يترتب على ذلك من تهديدات تتعلق بمدى كفاية الرعاية الطبية, والضغوط على الميزانية والتدهور الحاد في القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل والطيران المدني.

ثانياً: الآثار غير المباشرة للركود العالمي, وخاصة في مجال التصنيع نتيجة توقف سلاسل التوريد, بالإضافة إلى تباطؤ معدلات النمو العالمي وانخفاض أسعار النفط واضطرابات قطاع الأدوية العالمي والأثر على الأسواق المالية.

ثالثاً: نتائج تزايد عدم اليقين والمخاطر المحيطة وما ينشأ عنهما بما يسمى اقتصاديات الخوف والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الكلي, لاسيما أسعار الصرف واتجاهات الاستهلاك ومعدلات التضخم والميول الاستثمارية وأداء أسواق الأسهم.

وفي دراسة أجراها مجموعة من الباحثين (Breisinger et al, 2020) من قبل المعهد العالمي لبحوث سياسة التغذية باستخدام نموذج مضاعف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) والمستخدم، للتوصل إلى أنه من المرجح أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0.7 إلى 0.8 % وهو ما يقدر بحوالي (36 - 41 مليار جنيه مصري)، وبالتالي من المتوقع انخفاض دخل الأسرة وخاصة الأسر محدودة الدخل. وأوضحت الدراسة أن الأثر الأكبر سيكون من خلال تقلص معدلات النمو في السياحة وخفض المدفوعات المستلمة من قناة السويس وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، تلك المصادر الثلاث التي تمثل معا 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. وتفترض نماذج المحاكاة عدم تغير السياسات الحكومية الحالية لمكافحة المرض وهي لا تهدف إلى أخذ سياسات معينة في الاعتبار ولكنها تهدف إلى دعم صناعات القرار في اتخاذ قرار بشأن حجم دعمهم للاقتصاد والأسر المصرية.

تؤكد الدراسة أيضا على أن خسائر المجال السياحي لا تنعكس فقط على الفنادق والمطاعم ولكنها تمتد لتشمل مجال الأغذية والزراعة ويقدر النموذج أن غياب السياح قد يتسبب في خسائر شهرية بقيمة 26.3 مليار جنيه وبالتالي فهذا يعني أن الخسائر في نشاط السياحة وحدها يمثل ثلثي إجمالي الخسائر المتوقعة.

وتوضح الدراسة في الشكل التالي الخسائر الشهرية المتوقعة في ظل كل من السيناريو الأكثر والأقل تشاؤما.

Figure 1: Estimated GDP loss per month, less pessimistic and more pessimistic scenarios, percent of average 2019 monthly GDP



ينعكس ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر على انخفاض دخول الأسر في المتوسط بما يتراوح بين (9% إلى 10.6%) شهريا. ويختلف توزيع الأثر من منطقة لأخرى، حيث تتأثر المناطق الريفية أكثر

بانخفاض التحويلات أكثر من المناطق الأخرى, وتشير التقديرات أن الأسر الريفية الفقيرة تقدر خسارتها بمتوسط (11.5% - 14.4%) من متوسط دخلها الشهري, بينما يقدر انخفاض دخل الأسر الفقيرة في المدن بين (9.7% - 11.5%) من متوسط دخلها.

ومن الأمثلة على الإجراءات التي اتخذتها مصر كاستجابة للتصدي للوباء (El-Khishin,2020) زيادة الإنفاق الصحي والتي قدرت بمبلغ 100 مليار جنيه, تدابير نقدية لحماية الفئات والقطاعات الضعيفة مثل الإعفاءات الضريبية وتوسيع نطاق الفوائد الاجتماعية للفئات الضعيفة, التدابير المالية لزيادة السهولة وتعزيز الطلب الكلي, دعم التعامل الإلكتروني للخدمات الأساسية لضمان استمرارية العمل. وتؤكد الدراسة على أهمية التدخل المالي والنقدي في الوقت المناسب وبحذر وذلك لضمان استمرارية النتائج المحققة و لتجنب سوء استخدام التدابير المتخذة.

كما أصدرت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تقريرها الصادر في فبراير 2020 مجموعة من التوصيات أهمها توفير الدعم وتوعية الباحثين المصريين للمشاركة بفاعلية مع شركاء دوليين بهدف الوصول لعلاج لفيروس كورونا المستجد من خلال برامج دولية مثل مبادرة شبكة التعاون العالمي في مجال الأبحاث من أجل التأهب للأمراض المعدية والتي تشارك بها أكاديمية البحث العلمي.

في حين أصدر مجلس الوزراء توجيهات في إطار جهود وزارة الصحة والسكان والوزارات المعنية بشأن مواجهة الموقف الحالي لفيروس كورونا المستجد في مصر تتضمن اتخاذ التدابير اللازمة للمتعاملين مع الوزارات والهيئات واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية, وذلك كما ورد بالكتاب الدوري الصادر بشأن قرار مجلس الوزراء في مارس الجاري.

وفيما يخص الخدمات التعليمية فقد ذكر تقرير لليونسكو (Scientificamerican.com) إن انتشار الفيروس سجل رقما قياسيا لانقطاع الشباب والأطفال عن الذهاب للمدارس والجامعات, مما يعني اضطراب العملية التعليمية لما يقرب من 941 مليون طفل وشاب حول العالم, لذا وضعت المنظمة مجموعة من البرامج التي تساعد على التعلم عن بعد ومنها "بلاك بورد" ومنصة "ادمودو" وتطبيق "إدراك" وتطبيق "جوجل كلاس روم" وغيرها. وفي إطار ذات الإجراءات اتخذ المجلس الأعلى للجامعات عدة إجراءات بالإضافة لإجراءات الوقاية ومن أهمها تفعيل منظومة التعليم عن بعد طوال فترة تعليق الدراسة, واستمرار التنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير

الدخول والاستخدام المجاني للمنصات التعليمية. كما أصدر المجلس قرارات في ضوء المستجدات وحرصا على الطلاب بشمول الطلاب بجميع المراحل عدا السنوات النهائية في نظام إعداد الرسائل البحثية.

وفي محاولة للحفاظ على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مقابل الخسائر الاقتصادية التي فرضتها أزمة كورونا ومحاولة الحفاظ على استقرار سعر الجنيه المصري, فقد تم خفض سعر الفائدة بنسبة 3% حيث يساهم كل خفض بنسبة 0.5% في خفض عجز الموازنة بقيمة 3 مليار جنيه تقريبا مع محاولة ضم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بشكل أسرع من خلال دعم تطبيق المدفوعات الالكترونية والانترنت البنكي بدون مصروفات لمدة 6 اشهر.

### وبناء على ما سبق أمكن للباحثة استنتاج مساهمات الفكر المحاسبي وتلخيصها فيما يلي:

- قدم أساليب متطورة ومتنوعة مثل الذكاء الاصطناعي والبرامج المختلفة للمحاكاة أمكن من خلالها توقع بيانات مستقبلية عن تبعات الأزمة في محاولة للتغلب على نقص المعلومات وحالة عدم التأكد المحيطة بالأزمة في هذا التوقيت.
- أوضح تأثير سلسلة التوريد الممتدة بين الدول المختلفة وخاصة الصين على الاقتصاد في دول مختلفة بصور مختلفة حتى لو لم يكن هذا الأثر مباشرا, ويتمثل ذلك على سبيل المثال في تأثير بعض الدول عن طريق انخفاض صادرات البترول وأخرى عن طريق توقف استيراد السلع الوسيطة.
- وبناء على النقطة السابقة أمكن تحديد القطاعات الأكثر تضررا مثل الالكترونيات والسيارات وبالتالي توجيه الاهتمام لها والبحث عن الحلول التي تلائم موقفها.
- وجه الانتباه بشكل مباشر نحو أهمية زيادة الاستثمار في أنظمة الصحة وخاصة في الدول النامية, وذلك عن طريق تمكنه من قياس حجم التكاليف المتوقع توفيرها حال تبني هذا الاختيار.
- تمكنت من توقع مقدار نقص السيولة التي ستعرض لها الشركات في حالة استمرار الأزمة بنفس الظروف لمدة عام آخر.
- أوضحت الدراسات الأثر المتشابك وتداعيات كل إجراء وكيفية التعامل معه, مثلما اوصت لجنة بازل بالاعتراف بمقاييس تدنية الخطر الناتجة عن الإجراءات الداعمة غير العادية.
- ساعدت الدراسات الجهات الداعمة مثل صندوق النقد الدولي على تحديد الدول الأولى بالرعاية.

- طرحت المجالس المسئولة عن إعداد المعايير حلولاً مقترحة للمشكلات المحاسبية التي ستواجهها المنشآت في المدى القصير بناءً على الدراسات المحاسبية التي تم إجراؤها من قبل هذه الجهات, مثل مشكلات الاستمرارية والسيولة وغيرها.
- قدمت أساليب استراتيجية بديلة لتمكين المنشآت من تخطي الأزمة وفقاً لنشاطها وقدرتها على التأقلم مع الأوضاع الجديدة.
- أظهر من خلال التقارير المجالات البديلة التي أمكن الاستثمار فيها وحققت إيرادات مرتفعة وارتفعت أسهمها في وقت الأزمة مثل الاستثمار في التكنولوجيا بكافة أنواعها.

### ثالثاً: دراسة تحليلية لدور الفكر المحاسبي في إدارة المشكلات ذات الأثر المحاسبي المباشر المترتبة على أزمة كورونا

استعرضت الباحثة في الجزء السابق من البحث كيف تناولت الدراسات المحاسبية أزمة فيروس كورونا من اتجاهات وزوايا مختلفة, وكيف أثرت نتائج الدراسات على توجهات المنظمات, وكيف حاولت تلك الدراسات أن تقدم الدعم الكاف لمتخذي القرارات وكذلك لمحاولة التعامل مع الوضع الحالي في ظل العديد من البيانات المفتقدة وعدم التأكد.

وفي هذا الجزء من البحث تقدم الباحثة تحليلاً للعلاقة بين الفكر المحاسبي واتجاهات إدارة أزمة كورونا من خلال إدارة المشكلات المحاسبية من حيث المحتوى ومحاولة إيجاد علاقات إحصائية يمكن من خلالها التوصل لمعلومات كمية وكذلك محاولة المساعدة في استشراف الاتجاهات المستقبلية. حيث اتخذ الفكر المحاسبي عدة اتجاهات إبان أزمة فيروس كورونا المستجد, تذكر الباحثة أمثلة من تلك الاتجاهات والتي ذكرت في متن البحث وقد قامت الباحثة بتبويبها وتحليلها كالتالي:



جدول رقم (1): ملخص الدراسات المحاسبية التي اهتمت بحل المشكلات المحاسبية المباشرة

م	الدراسة	الهدف	أهم النتائج
1	De Vito & Gomez, 2020	قياس أثر أزمة كورونا على سيولة الشركات.	افتراض انخفاض المبيعات بثلاثة مستويات مختلفة وقياس الأثر على السيولة عند كل سيناريو.
2	متولي, 2020	التنبؤ بانعكاسات انتشار فيروس كورونا على ربحية المنشآت وأثرها على التقارير المالية.	ضرورة الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة للأزمة لمدة عام وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية من خلال قدرتها على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.
3	تقرير لجنة بازل للإشراف المصرفي (أبريل 2020)	المقاييس الاستثنائية التي تعكس التداعيات الاقتصادية ومنها معدل التوقف عن الدفع بسبب الوقف المؤقت للنشاط والضمانات الحكومية. كما ناقشت اللجنة الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك.	وقد وافقت اللجنة على أن مؤشرات الدعم الاستثنائي لا بد أن تؤخذ في الحسبان عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما وافقت على بعض الإجراءات الانتقالية لعلاج آثار الخسائر الائتمانية المتوقعة.
4	(Player,2020)	مدى ديناميكية ومرونة أو ثبات الموازنات التي يتم إعدادها في نهاية العام السابق لتصبح خطة مستقبلية	يجب أن تتحول طبيعة الموازنات إجباريا وبشكل سريع حتى تكون صالحة للتعامل مع متطلبات تلك الفترة. لم يحدث في السابق وأن كونت الشركات مخصصات ضد خطر، وأن الشركات التي تستطيع القيام بالتنبؤ والتحليل وعمل سيناريوهات محتملة لكل الاحتمالات هي الشركات التي سوف تستطيع التغلب على الأزمة وسيكون لديها احتياطات للتغلب على أزمة السيولة.
5	Wilson, ) (2020	الحاجة إلى الاستشارات وخاصة المحاسبية التي يقدمها المحاسبين القانونيين والاستشاريين للعملاء	كل تلك الخدمات بالرغم من تقديمها عن بعد، إلا أنها أصبحت تحتاج إلى عمق أكبر

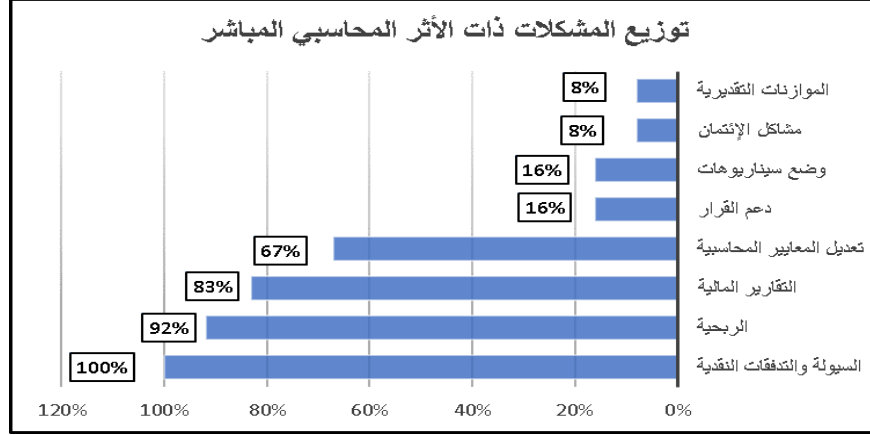
حيث يحتاج من يعطي الاستشارة إلى معرفة العديد من الجوانب المحيطة بالعمل مثل تفاصيل العمل	فيما يتعلق بالحفاظ على مستويات التدفق النقدي وخيارات التمويل وإعادة ضبط الميزانيات والمساعدة في دعم العمل عن بعد		
مقترحات بشأن التعامل مع المشكلات الناتجة عن الأزمة.	تعديل المعايير بما يتناسب مع انعكاسات الأزمة	Accounting Standard Board 7) (دراسات)	6 - 1 2

ويمكن للباحثة تلخيص المشكلات المحاسبية التي تناولتها الدراسات في الجدول رقم (2) وترتيبه وفقاً لمعدل تناول المشكلة كمتغير في الدراسات

جدول رقم (2) توزيع المشكلات ذات الأثر المحاسبي المباشر

النسبة	الانعكاسات	الدراسات
100%	السيولة والتدفقات النقدية	الدراسات المرتبطة بالآثار ذات الانعكاس المحاسبي المباشر
92%	الربحية	
83%	التقارير المالية	
67%	تعديل المعايير المحاسبية	
16%	دعم القرار	
16%	وضع سيناريوهات	
8%	مشاكل الائتمان	
8%	الموازنات التقديرية	

ويمكن تمثيل توزيع تلك المتغيرات في الشكل التالي رقم (2)



شكل رقم (2) توزيع المشكلات ذات الأثر المحاسبي المباشر

ويتضح من الشكل أن جميع الدراسات التي اهتمت بالأثر المحاسبي المباشر لأزمة كورونا قد اهتمت بمشكلة السيولة والتدفقات النقدية، يليها مشكلة الربحية والتي استحوذت على نسبة (92%) من الاهتمام في الدراسات المحاسبية، يليها الاهتمام بالتقارير المالية والذي ورد بنسبة (83%) في الدراسات المحاسبية، يليه تعديلات المعايير المحاسبية بنسبة (67%). في حين تساوت كفتي دعم القرارات ووضع سيناريوهات المحاكاة للأزمة فجاءت كل منهما بنسبة (16%) من الدراسات المحاسبية، وأخيرا تساوى أيضا الاهتمام بالمشكلات الخاصة مثل الائتمان ونظام الموازنات واحتل كل منهما نسبة (8%) فقط من الدراسات محل البحث.

ومن هنا يمكن استنتاج أن الفكر المحاسبي قدم خلال فترة زمنية قصيرة العديد من المساهمات في محاولة لمساعدة المنشآت لمواجهة المشكلات المحاسبية المتوقعة نتيجة أزمة فيروس كورونا، بما في ذلك تعديل المعايير المحاسبية وكذلك تقديم الاستشارات المناسبة لاجتياز مرحلة الأزمة بأقل أضرار ممكنة وفقا لظروف كل منشأة.

رابعاً: دراسة تحليلية لدور الفكر المحاسبي في إدارة التبعات ذات الأثر على الاقتصاد القومي  
لأزمة كورونا

وكما اهتم الفكر المحاسبي بالتبعات المحاسبية المباشرة لأزمة كورونا على المنشآت, فقد اهتم كذلك بالتبعات ذات الأثر الأكبر والأطول زمناً على الاقتصاد القومي. ويمكن ايجاز أهم تلك الدراسات خلال الفترة الزمنية المحددة في الجدول التالي:

جدول رقم (3): الدراسات المحاسبية التي اهتمت بالتبعات الاقتصادية

م	الدراسة	الهدف	أهم النتائج
1	Ruiz Estrada et al, 2019	قياس أثر الأزمات على قطاعات استراتيجية محددة مثل السياحة والطيران والتجارة الدولية والكهرباء بالصين	<ul style="list-style-type: none"> <li>من المتوقع أن يبلغ تأثير أزمة فيروس كورونا ثلاثة أضعاف تأثير فيروس سارس.</li> <li>من المتوقع أن يمتد الأثر الاقتصادي للأزمة من الصين إلى اقتصاد الدول الأخرى المرتبطة بالصين اقتصادياً.</li> </ul>
2	Ruiz Estrada et al, 2020	قياس أثر أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد	
3	Roshen & McKibbin 2020	قياس اثر تطور فيروس كورونا خلال العام التالي على اقتصاديات الدول من خلال سبعة سيناريوهات محتملة	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمكن تجنب قدر كبير من التكاليف في حالة زيادة الاستثمار الحالي في انظمة الصحة.</li> <li>يزيد التأثير في الدول النامية حيث الأنظمة الصحية أقل تطورا مصاحبة لكثافة سكانية مرتفعة.</li> </ul>
4	Breisinger et al., 2020	دعم اتخاذ القرار بشأن حجم الدعم اللازم للاقتصاد المصري وخاصة الأسر محدودة الدخل.	<p>تقلص معدلات النمو في قطاع السياحة.</p> <p>انخفاض دخل قناة السويس.</p> <p>انخفاض تحويلات العاملين من الخارج.</p>

مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وبالتالي دخل الأسر محدودة الدخل.			
من المتوقع تأثر الدول المرتبطة بالصين من خلال توقف سلسلة التوريد, وذلك نتيجة لاعتماد عدد كبير من الدول على استيراد السلع الوسيطة من الصين. من المتوقع أيضا أن تكون صناعة الالكترونيات والسيارات والآلات والمنسوجات هي الصناعات الأكثر تأثرا بالأزمة.	توضيح انعكاس الأزمة على الدول المرتبطة بالصين اقتصاديا	Herrero, 2020	5
الأثر في هذه الدول من المتوقع ألا يظهر بصورة مباشرة من خلال سلسلة التوريد ولكن سيظهر بقوة من خلال خفض الطلب على البترول من الصين.	توضيح انعكاس الأزمة على دول شرق وشمال أفريقيا	Nguyen 2020 & Arezki	6
ارتفاع التكلفة الاقتصادية في حالة غياب إجراءات السيطرة على الفيروس. تتوقف فترة الاستمرار في الإجراءات والانتقال من مستوى إلى مستوى أدنى من الإجراءات على اتباع إجراءات السيطرة من بداية تفشي الفيروس.	قياس التكلفة المترتبة على غياب إجراءات السيطرة على فيروس كورونا.	Scherbina, 2020	7
وضع سيناريوهات مختلفة وحساب التكلفة والعائد عند حدوث كل احتمال.	تحليل التكلفة والعائد للإجراءات الاحترازية المختلفة.	Thunström et al, 2020	8
هناك كثير من القواعد التي كان يتم التعامل معها كمسلمات ستتغير مع أزمة فيروس كورونا,	أثر أزمة كورونا على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي.	دراسة (Ghoneim,2020)	9

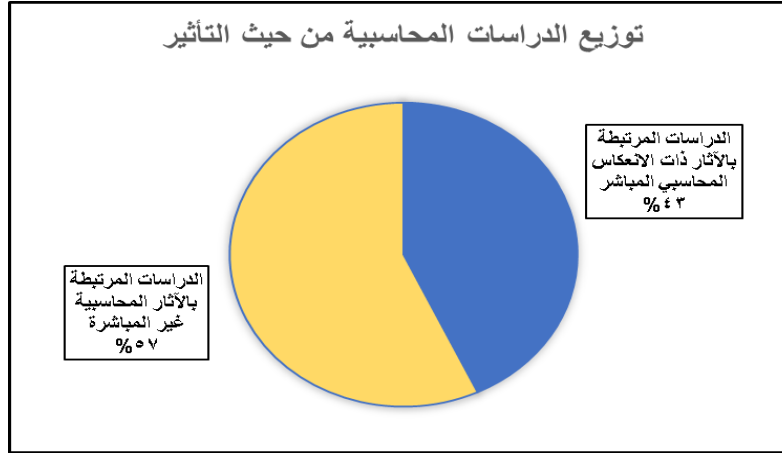
كما أن ترتيب الأولويات لدى البشر بشكل عام ستتغير وبالتالي سيتغير معها أنماط الإنفاق والادخار والاستثمارات.			
أثر الأزمة على كل من الصناعة والزراعة والسياحة والطيران وجميع المجالات.	مدى تأثير مصر بأزمة انتشار جائحة كورونا	الدراسات التي أجراها موقع الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة	10
اقترح أن تندرج الآثار تحت ثلاثة فئات مترابطة لخصتها الدراسة في: الآثار المباشرة لانتشار الفيروس محليا , والآثار غير المباشرة للركود العالمي, وما يسمى اقتصاديات الخوف والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الكلي.	الآثار المتوقعة للأزمة على مصر	دراسة (El-Khishin,2020)	11
التحفظ, التوقف, الابتكار, والاستسلام	أربعة خيارات استراتيجية لتعامل المنشآت لتخطي أزمة كورونا	Kakiriwaragodage, ) (2020	12
الانعكاس على وضع الأسواق وما نجم عنه من نقص في السيولة. تراجع الطلب على النفط وانعكاس ذلك على اسعاره وكذلك ارتفاع اسعار الذهب. انخفاض الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب أسعارها, نتيجة قيامه بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضح السيولة الكافية في الأسواق.	بيان أهم الآثار الاقتصادية للإغلاق بسبب أزمة كورونا	الهرش, 2020	13

ارتباط قطاع الطيران بقطاع النقل البري أدى إلى انخفاض عائدات الدول من الضرائب والرسوم الجمركية والتي تشكل جزءا كبيرا من موازنة الدولة.			
تسع دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للبتروال قد تشهد انخفاضا في أرباح المنتجات قد يصل إلى 192 مليار دولار. زيادة تآكل الاحتياطات النقدية والديون الخارجية مما يؤثر على ميزانية 2020 لهذه الدول. استبعاد عودة أسعار البترول لما كانت عليه قبل أزمة كورونا.	قياس أثرهبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية	مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات 2020	14
تؤثر تقلبات أسعار النفط سلبا على ناتج التصنيع في مصر, حيث يصل إلى مساهمة قدرها 10.7% من التغيرات في ناتج التصنيع في الأجل القصير وتصل إلى 17.2% في الأجل الطويل.	أثر التقلبات في أسعار النفط على قطاع التصنيع في مصر	محمد (2020)	15
تطوير النظم للتعامل من خلال الإنترنت يساعد على الوصول للمعلومات ودعم القرار عن الإنتاج في الوقت المناسب ومن ثم تقليل نفقات التشغيل وزيادة هامش الربح.	تطوير النظم المحاسبية في منشآت البترول لتخطي أزمة كورونا	Busch, 2020	16

وبناء على ما سبق يلاحظ أن الفكر المحاسبي اهتم بقياس الأثر المتوقع على المستوى القومي, كما أولى اهتماما للتكلفة التي يمكن تجنبها حال زيادة الاستثمارات في أنظمة الصحة. كذلك حاولت العديد من الدراسات توقع القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة, وفي هذا الصدد أوضحت الدراسات أن

هناك قطاعات تتأثر على مستوى الدول مثل قطاعات السياحة والطيران, وهناك قطاعات تتميز بها بعض الدول مثل قناة السويس في مصر. أوضحت الدراسات أيضا أن هناك نوع من التأثير الممتد عبر الدول بسبب سلسلة التوريد, واستطاعت بعض الدراسات توقع البلدان الأكثر تضررا بسبب تلك السلسلة التي تبدأ من الصين.

وبالنظر إلى متغيرات الدراسات التي أمكن للباحثة التوصل إليها اتضح أنه خلال نفس الفترة الزمنية مثلت الدراسات المهمة بإدارة المشكلات ذات الأثر المحاسبي المباشر نسبة (43%) من إجمالي الدراسات, بينما مثلت الدراسات المهمة بإدارة المشكلات ذات الأثر القومي للأزمة نسبة (57%) من إجمالي الدراسات. ويمكن تمثيل هذه النسب من خلال الشكل التالي:



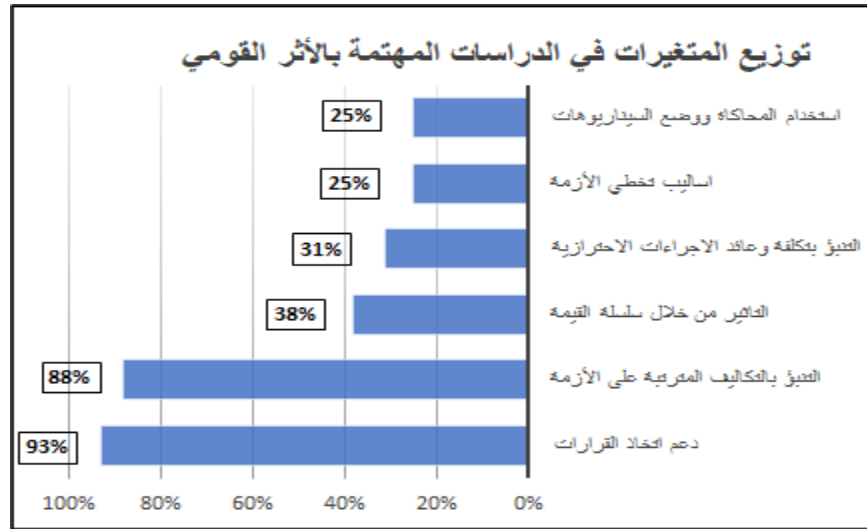
الشكل رقم (3) توزيع الدراسات المحاسبية بين المشكلات المحاسبية المباشرة والمشكلات ذات الأثر القومي

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا والتي تظهر الانعكاس في شكل أثر محاسبي على المستوى القومي, فقد تناولت العديد من المتغيرات البحثية وهي التكاليف المترتبة على أزمة كورونا, التكاليف والعوائد الناجمة عن الإجراءات الاحترازية, أساليب مقترحة لتخطي الأزمة, دعم اتخاذ القرارات, استخدام أساليب المحاكاة وتوقع مسارات محتملة للأزمة, التأثير على الدول المختلفة من خلال سلسلة القيمة. ويمكن للباحثة تلخيص وتوزيع تلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (3):



جدول رقم (4) توزيع المتغيرات في الدراسات المهمة بالأثر القومي

93%	دعم اتخاذ القرارات	الدراسات المرتبطة بالتبعات القومية
88%	التنبؤ بالتكاليف المترتبة على الأزمة	
38%	التأثير من خلال سلسلة التوريد	
31%	التنبؤ بتكلفة وعائد الإجراءات الاحترازية	
25%	أساليب تخطي الأزمة	
25%	استخدام المحاكاة ووضع السيناريوهات	



شكل رقم (4) توزيع المشكلات ذات الأثر القومي

ويتضح من الشكل أن معظم الدراسات باختلاف متغيراتها قد هدفت إلى دعم اتخاذ القرارات وخاصة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي أو منظمة الصحة العالمية التي تحتاج لدراسة الأوضاع بكافة جوانبها لتحديد الجهات الأولى بالرعاية والأولى بالمساعدات وترتيبها وفقا لتلك الدراسات, حيث مثلت الدراسات التي هدفت لدعم اتخاذ القرار (93%) من الدراسات. في حين أتى هدف التنبؤ بتكلفة

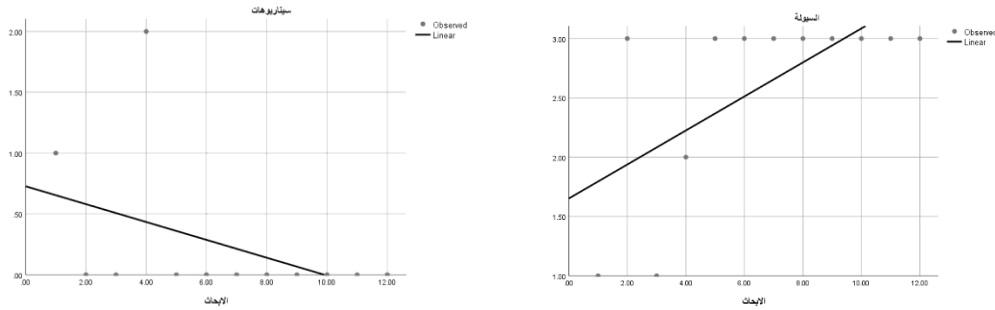
الأزمة بكافة جوانبها في الترتيب التالي بنسبة (88 %) وذلك للتغلب على حالة عدم التأكد السائدة في ظل الأزمة. يليها بفارق كبير الاهتمام بالتأثير من خلال سلسلة القيمة والذي يعكس مدى تأثير الدول التي تعتمد في صناعاتها على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من الصين خاصة بالأزمة. في حين اهتمت بعض الدراسات فقط بالإجراءات الاحترازية والتكلفة المترتبة عليها والتكلفة التي سيتم توفيرها وتحويل إلى عائد في حالة الالتزام بها, ومثلت هذه الدراسات نسبة 31% من الاتجاهات البحثية ذات الأثر القومي. وتساوى من حيث درجة الاهتمام البحثي كل من محاولة عمل سيناريوهات لتوقع مسار الأزمة وتبعاتها بنسبة 25% من الدراسات وكذلك اقتراح وسائل لتخطي الأزمة أيضا بنسبة 25%.

ولدراسة العلاقة بين التبعات المحاسبية بعضها ببعض في الدراسات المحاسبية, أجرت الباحثة تحليل ارتباط باستخدام أسلوبي (Spearman & Mann Kendall) حيث يوضح النوع الأول من التحليل بالإضافة لعلاقة الارتباط اتجاه العلاقة عبر الفترة الزمنية ومدى قوتها. وبناء على النتائج الواردة بالجدول المرفق رقم (1) فإن هناك علاقة طردية متوسطة بين عدد الدراسات المحاسبية التي تمت خلال تلك الفترة وبين مشكلة السيولة كأحد أهم انعكاسات الأزمة من وجهة نظر الفكر المحاسبي. يليه اتجاه الاهتمام بالمعايير المحاسبية التي تتعامل مع تبعات الأزمة.

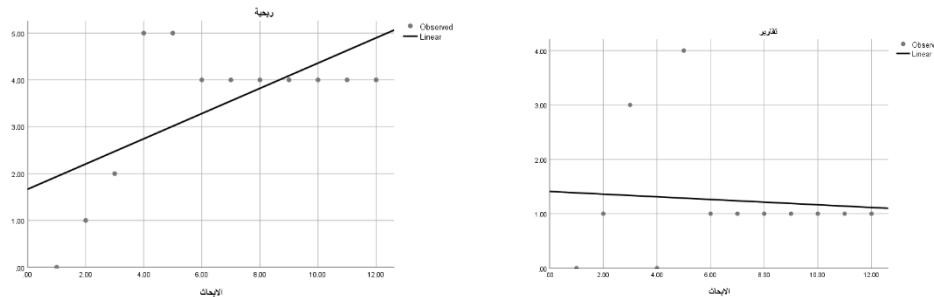
أما عن مدى محاولة الدراسات المحاسبية لتناول أكثر من مشكلة في دراسة واحدة, فإن هناك علاقة ارتباط ضعيفة احصائيا بين تناول متغير السيولة وبين تناول متغير مشكلات التقارير المالية, مما يعني أن هناك دراسات حاولت التعرض لمشكلات السيولة وأثرها على إعداد التقارير المالية ولكنها لم تكن عديدة بالشكل الكافي خلال تلك الفترة الزمنية. يلي ذلك في الترتيب الدراسات التي حاولت التعامل مع مشكلة السيولة وأثرها على الربحية. كما يوضح التحليل أيضا أن معظم الدراسات التي تناولت الأزمة بهدف وضع سيناريوهات للأزمة كانت تهدف أيضا لدعم اتخاذ القرار. كذلك أوضح التحليل أن هناك علاقة طردية بين تناول متغير الربحية ومتغير دعم اتخاذ القرار. هناك أيضا علاقة طردية قوية بين تناول متغير تعديل المعايير وتناول متغير السيولة. في حين أن الدراسات التي تناولت مشكلة الإئتمان لم تتطرق لانعكاسها على إعداد التقارير المالية. بينما تناولت العديد من الدراسات متغير الأثر على الموازنات بهدف دعم اتخاذ القرارات.

وبتطبيق تحليل علاقة الارتباط بين المشكلات ذات الأثر القومي فقد أظهر الجدول المرفق رقم (2) ارتباطا ضعيفا, مما يعني أن الدراسات تناولت كل مشكلة على حدى, ولكن أظهرت علاقة بين عدد الأبحاث بمختلف موضوعاتها وهدف تخطي الأزمة, كذلك الارتباط بين هدف دراسة تكلفة الإجراءات الاحترازية وعائدها وبين هدف تخطي الأزمة في معظم الدراسات التي تناولت تلك المتغيرات.

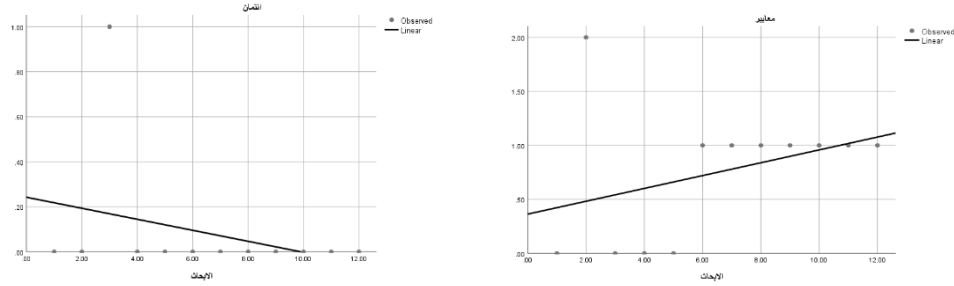
كذلك حاولت الباحثة من خلال عمل (Regression Analysis) -وهو ما يعطي القدرة على فهم العلاقة بين المتغيرات والقدرة على توقع تأثير تلك العلاقة مستقبلا- التنبؤ بالاتجاهات البحثية محل الدراسة في الفترة القادمة بناء على البيانات التاريخية, وكانت نتيجة ذلك التحليل كما هو موضح بالأشكال البيانية الآتية:



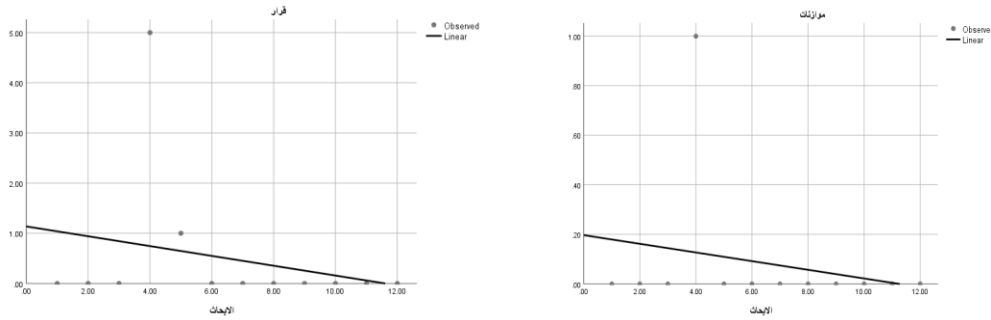
من المتوقع أنه مع زيادة الدراسات المحاسبية أن تزيد الدراسات المهمة بمشكلة السيولة, بينما من المتوقع أن يقل عدد الدراسات المهمة بعمل سيناريوهات للأزمة. وتتفق الباحثة مع تلك التوقعات حيث أنه ستظل مشكلة السيولة هي الأكثر جدلا وحائظ الصد الأول عند التعرض للأزمات, بينما تتوقع الباحثة أنه مع مرور الوقت وتوافر بيانات فعلية عن الفترات الشهور السابقة بشكل فعلي سيقبل الاهتمام بعمل سيناريوهات متوقعة حيث يكون الاعتماد حينها على بيانات فعلية أكثر منها تنبؤات.



كذلك تشير التوقعات الإحصائية إلى استمرار الاهتمام بالتقارير المحاسبية المقدمة ومحتواها بنفس الثبات خلال الفترة القادمة, بينما ينمو الاهتمام بالأثر على ربحية المنشآت. وتتفق الباحثة مع هذا التنبؤ أيضا حيث تتضح الصورة بشكل أفضل وتبدأ البيانات الفعلية في الظهور عن الفترة المالية الربع سنوية السابقة في الظهور, مما ينعكس على شكل التقارير ومحتواها وكذلك على نتيجة الأعمال المبدئية خلال الفترة السابقة.



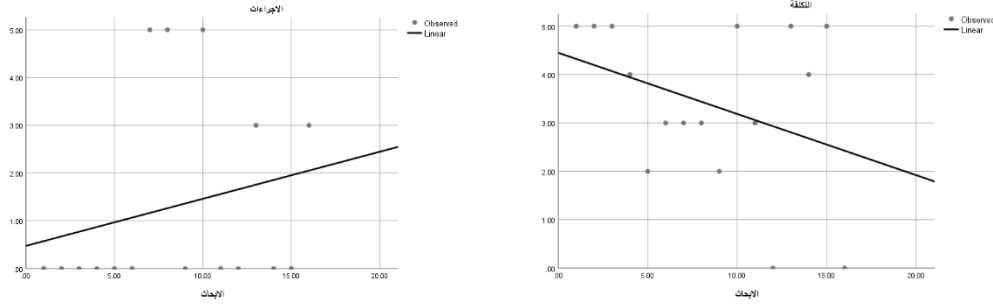
توضح أيضا الأشكال التوجه نحو الزيادة بمعدلات طفيفة في الأبحاث التي تتناول المعايير وهو من المتوقع, كما تشير إلى احتمالية انخفاض الأبحاث التي تتناول عنصر الائتمان وتختلف الباحثة مع هذا التنبؤ حيث ترى الباحثة أن مشكلة الائتمان والاجراءات التي تتخذها البنوك ستحظى بمزيد من الدراسات عن تبعاتها لفترة قادمة.



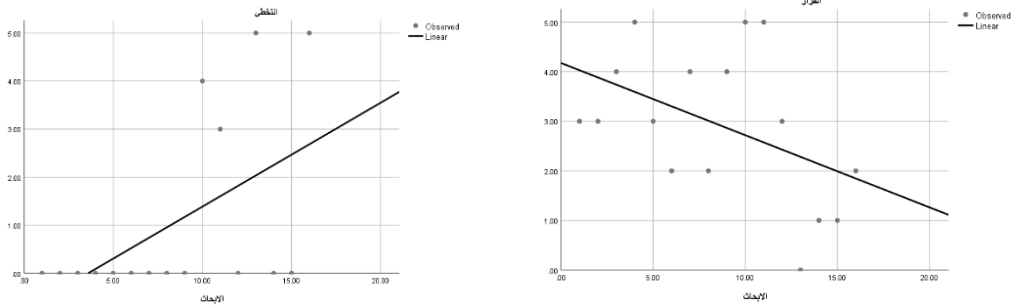
أشارت التنبؤات الإحصائية أيضا إلى احتمالية انخفاض أعداد الدراسات التي تتناول كل من الموازنات وأساليبها وكذلك أساليب دعم اتخاذ القرار. وقد تتفق الباحثة مع الاتجاه الأول حيث أن اتجاه الاستغناء عن الموازنات بشكلها التقليدي بالفعل كان قائما قبل وجود أزمة كورونا, وربما أظهرت الأزمة هذا الاتجاه وأقامت دليلا عليه ولكنه ليس توجهها بحثيا مبنيا على الأزمة. أما من حيث انخفاض

الأبحاث في مجال دعم اتخاذ القرار فتختلف الباحثة معه حيث تتوقع زيادة الأبحاث في مجال أساليب دعم اتخاذ القرار في أوقات الأزمة.

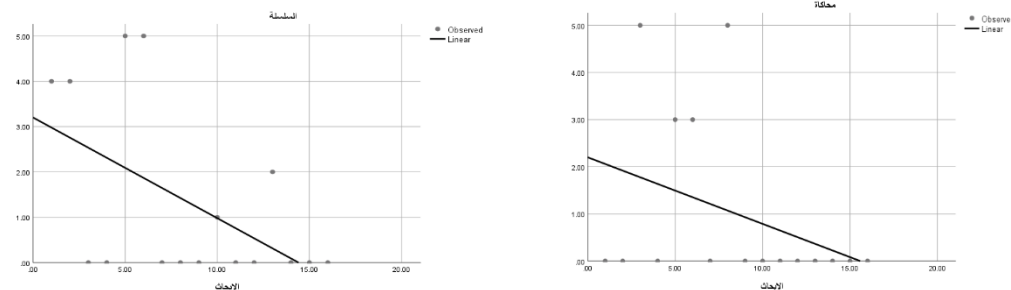
وعن التوجهات البحثية عن الآثار غير المباشرة لأزمة كورونا كانت التنبؤات الإحصائية كما توضحها الأشكال التالية:



من المتوقع أن يقل الاهتمام بقياس التكاليف المترتبة على أزمة كورونا بينما تتجه الدراسات بشكل أكبر إلى عائد وتكلفة الإجراءات الاحترازية والانتقال من مرحلة لمرحلة.



كذلك من المتوقع أن تنخفض الدراسات المهمة بدعم اتخاذ القرارات في مقابل زيادة الدراسات في اتجاه كيفية تخطي الأزمة.



وقد لا تكون الدراسات في الفترة القادمة في حاجة إلى إجراء محاكاة وسيناريوهات لأزمات مماثلة نظرا لبداية ظهور البيانات الفعلية والتي كانت تمثل عنصرا مجهولا في الفترة القريبة الماضية. كذلك فإن مدى التأثير باقتصاديات الدول الأخرى عن طريق الارتباط بسلسلة القيمة واعتماد الصناعات في دول على دول أخرى أيضا من المتوقع ان يشهد تراجعاً في الدراسات.

وترى الباحثة أن مدى ارتباط المشكلات المحاسبية على المستوى القومي وكذلك الدولي, وأن الفجوات ونقاط الضعف التي أظهرتها الأزمة بشكل واضح لا يمكن تجاهلها لفترة زمنية طويلة قادمة. وستظل تجربة أزمة كورونا في ذاكرة العالم لفترة طويلة وستنعكس على كثير من النواحي الاقتصادية التي كانت تبدو بعيدة عن مجال الدراسات المحاسبية.

#### خامسا: دراسة استطلاعية للاتجاهات الفكرية المحاسبية لمواجهة المشكلات المحاسبية الناتجة عن أزمة كورونا:

استخدمت الباحثة قائمة استقصاء مبسطة تم طرحها إلكترونيا واستهدفت أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومجال البحث العلمي. والهدف من هذا الاستقصاء هو التنبؤ بأهم المشكلات المحاسبية التي يهتم بها الفكر المحاسبي في الفترة المقبلة. وفي سبيل هذا الهدف تم وضع سبعة متغيرات بحثية تعبر عن أهم المشكلات المحاسبية التي اهتمت بها الدراسات في الفترة السابقة, وهي الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (5): متغيرات الاستقصاء

المتغير	المشكلة البحثية
المتغير الأول	السيولة والربحية
المتغير الثاني	القوائم المالية والمعايير المهمة بها
المتغير الثالث	أساليب تخطي الأزمة
المتغير الرابع	قياس تكاليف الأزمة
المتغير الخامس	مشكلات الائتمان
المتغير السادس	دعم اتخاذ القرارات
المتغير السابع	سلسلة التوريد

تم استخدام مقياس (Likert) الخماسي والذي يعتمد على ردود تدل على درجة الموافقة أو عدم الموافقة على العبارات أو الاختيارات المطروحة بالاستبيان. والمقياس يستخدم لتحديد درجة التوافق والاختلاف حول المتغير المطروح من خلال إبداء الرأي المحدد بخمس درجات يتم ترجمتها في الاستبيان إلى تدرج في الرأي من أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة. ثم يتم تحويل تلك الآراء إلى شكل رقمي يتراوح بين (1) والتي تعبر عن الرفض التام وصولاً إلى (5) والتي تعبر عن الرأي موافق بشدة.

وقد تم تحديد المتغيرات الواردة في الاستقصاء بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسات المحاسبية وتم عرضها في الأجزاء السابقة من البحث.

ولاختبار درجة الصدق للاستبيان تم استخدام (Cronbach's Alpha) وقد أظهرت نتائج هذا التحليل نسبة قدرها (0.828) وهو ما يدعم نتائج التحليل التي تم التوصل إليها.

تم استخدام بعض الأبعاد الإحصائية الوصفية مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات محل الاستقصاء كما يوضح الجدول التالي

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الاستقصاء

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
2	0.714	4.04	192	1
1	0.735	4.10	192	2
5	0.666	3.85	192	3
7	0.736	3.20	192	4
6	0.605	3.37	192	5
3	0.626	4.03	192	6
4	0.759	4.00	192	7

ويتضح من الجدول السابق أنه من وجهة نظر الأكاديميين والباحثين من المنتظر أن تتجه الدراسات المحاسبية في الفترة التالية لفترة الدراسة نحو الاهتمام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بإعداد وعرض التقارير المالية ومحتواها حيث حصل هذا المتغير على أعلى متوسط حسابي (4.10) وبانحراف معياري (0.735). وكما يتضح من الجدول التالي الذي يوضح توزيع نسب الاستجابات أن مجموع نسب الموافقة تشكل (56.3%) مقارنة بنسب الحياد والرفض والتي تمثل نسبتها في المجمل (54.7%).

جدول رقم (7): نسبة استجابات متغير معايير إعداد التقارير المالية

النسبة المئوية	الاستجابات
15.6 %	غير موافق تماما
18.7 %	غير موافق
9.4 %	محايد
51.6 %	موافق
4.7 %	موافق جدا

يليه في الترتيب توقع الاهتمام بدراسة مشكلات السيولة والربحية بمتوسط حسابي (4.04) وبانحراف معياري قدره (0.714), كما يبلغ إجمالي نسب الموافقة (53.1%) وهو ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (8): نسبة استجابات متغير السيولة والربحية

النسبة المئوية	الاستجابات
15.6 %	غير موافق تماما
20.3 %	غير موافق
10.9 %	محايد
50.0 %	موافق
3.1 %	موافق جدا



ثم تأتي الدراسات المهمة بدعم اتخاذ القرار بمتوسط حسابي قدره (4.03) وانحراف معياري قدره (0.626) ونسبة موافقات قدرها (45.3%) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (9): نسبة استجابات متغير دعم اتخاذ القرارات

النسبة المئوية	الاستجابات
9.4%	غير موافق تماما
28.1%	غير موافق
17.2%	محايد
40.6%	موافق
4.7%	موافق جدا

يأتي في الترتيب الرابع متغير الدراسات التي من المتوقع أن تهتم بسلسلة التوريد وقد حصلت على متوسط حسابي قدره (4.0) وانحراف معياري (0.759) ويوضح الجدول التالي أن اجمالي نسب الموافقة تمثل (54.7%):

جدول رقم (10): نسبة استجابات متغير سلسلة التوريد

النسبة المئوية	الاستجابات
17.2%	غير موافق تماما
23.4%	غير موافق
4.7%	محايد
51.6%	موافق
3.1%	موافق جدا

وفي الترتيب الخامس متغير دراسات أساليب تخطي الأزمة بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.666) وهو ما اتضح من تباين الاستجابات مع ميل الآراء لترجح جانب عدم القبول كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (11): نسبة استجابات متغير أساليب تخطي الأزمة

النسبة المئوية	الاستجابات
14.1 %	غير موافق تماما
28.1 %	غير موافق
20.3 %	محايد
32.8 %	موافق
4.7 %	موافق جدا

في الترتيب السادس حصل متغير مشكلات الائتمان على متوسط للإجابات قدره (3.37) بانحراف معياري قدره (0.605) ويتضح من الجدول التالي أن معظم الاستجابات رجحت عدم استمرار الدراسات حول هذه المشكلة كما يلي:

جدول رقم (12): نسبة استجابات متغير مشكلات الائتمان

النسبة المئوية	الاستجابات
20.3 %	غير موافق تماما
45.3 %	غير موافق
15.6 %	محايد
14.1 %	موافق
4.7 %	موافق جدا

في الترتيب الأخير من بين متغيرات الاستقصاء جاء متغير دراسات تكلفة الأزمة بمتوسط استجابات قدره (3.20) وانحراف معياري (0.736) ويوضح الجدول التالي أيضا أن معظم الاستجابات رجحت عدم استمرار الدراسات في هذه النقطة البحثية كما يلي:

جدول رقم(13): نسبة استجابات متغير قياس تكلفة الأزمة

النسبة المئوية	الاستجابات
34.4 %	غير موافق تماما
37.5 %	غير موافق
7.8 %	محايد
14.0 %	موافق
6.3 %	موافق جدا

ومما سبق يمكن للباحثة أن تلخص نتيجة الدراسة الاستطلاعية فيما يلي:

1- توقع معظم الباحثين أن يزداد اهتمام الفكر المحاسبي بمشكلات إعداد وعرض التقارير المالية والمعايير المرتبطة بها، وترجع الباحثة ذلك إلى توقع استمرار مواجهة مشكلات الإفصاح ومعالجة بعض البنود في القوائم المالية مع استمرار أزمة كورونا لأكثر من فترة مالية، مما يستدعي المزيد من الاجتهادات والمساهمات البحثية لإدارة تلك التبعات الاستثنائية.

2- توقع الباحثون أيضا زيادة الاهتمام بمشكلات السيولة وانعكاس الأزمة على ربحية المنشآت، حيث تعتبر السيولة هي الانعكاس الأول والعنصر الأكثر والأسرع تأثرا بالأزمات.

3- يستمر هدف دعم اتخاذ القرار في استحواذ اهتمام الباحثين ويعد قاسما مشتركا في العديد من الدراسات.

4- من المتوقع من وجهة نظر الباحثين أن تزيد الدراسات المهمة بمشكلة سلسلة التوريد، وذلك لما لها من أثر ممتد بين الدول ومن صناعة لأخرى وقد ظهر ذلك من الأثر الاقتصادي الذي لم يلق اهتماما كبيرا في الدراسات السابقة.

وبناء على الدراسة النظرية والدراسات الإحصائية وكذلك الدراسة الاستطلاعية يمكن للباحثة إيجاز أهم نتائج الدراسة في الجزء التالي.

## سادسا: النتائج

- 1- يعتبر الفكر المحاسبي أحد أهم دعائم إدارة تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد.
- 2- يمكن للفكر المحاسبي تقديم المساهمات اللازمة لإدارة الأزمة من خلال كل من الدراسات التي توجه لمواجهة المشكلات المحاسبية, وكذلك الدراسات التي تتعلق بالتبعات ذات الأثر الاقتصادي القومي.
- 3- استطاع الفكر المحاسبي تقديم الأساليب والأدوات التي ساعدت في التغلب على نقص المعلومات وحالة عدم التأكد.
- 4- قدمت الدراسات المحاسبية حولا مقترحة واستراتيجيات متنوعة لتجاوز المشكلات المحاسبية والاقتصادية على مستويات مختلفة وفقا لدرجة الضرر التي يتعرض لها القطاعات المختلفة وطبيعة كل قطاع.
- 5- استحوذت مشكلات نقص السيولة والأثر على الربحية والإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبية المختصة بذلك على اهتمام الباحثين في فترة الدراسة وهو ما أوضحه تحليل الدراسات, ومن المتوقع وفقا للأساليب الإحصائية المستخدمة في التنبؤ أن يزداد الاهتمام بهذه المتغيرات البحثية خلال الفترة التالية لفترة الدراسة. وهو ما أيده استطلاع آراء الأكاديميين والباحثين حيث توقعوا أن تستمر تلك المشكلات في حيز الدراسة لفترة قادمة.
- 6- كان دعم اتخاذ القرارات هو الهدف الأكثر تكرارا للعديد من الدراسات المحاسبية ولكن هذا الاتجاه كان في سبيله للتناقص خلال فترة البحث ومن ثم فإن الأساليب الإحصائية قد توقعنت تناقص الدراسات بهدف دعم اتخاذ القرار خلال الفترة التالية للبحث, وعلى العكس من ذلك توقع الباحثون وفقا لاستطلاع الرأي أن تزيد الدراسات الهادفة لدعم اتخاذ القرار في الفترة التالية نظرا لانعكاس كافة المشكلات على المستويات الإدارية المختلفة, مما يخلق الحاجة إلى مزيد من الدراسات الداعمة لاتخاذ القرارات.

7- معظم الدراسات التي تناولت تبعات أزمة كورونا في الفكر المحاسبي اهتمت بدراسة كل مشكلة على حدى, وينطبق ذلك أيضا على الدراسات التي تعرضت لأكثر من مشكلة فلم تظهر تحليلات الارتباط بين المشكلات علاقة قوية ثابتة بين مشكلة وأخرى, بينما ترى الباحثة أن هناك العديد من المشكلات ذات الأثر المترابط والتي يفضل دراستها بشكل مرتبط وليس بمحاولة ايجاد او اقتراح أسلوبا للحل لكل مشكلة بشكل منفصل.

وذلك ما دعا الباحثة لاقتراح التوصيات والاتجاهات البحثية في الجزء التالي.

### سابعا: التوصيات والاتجاهات المستقبلية

ترى الباحثة أنه بالرغم من أهمية الدراسات التي تم اجرائها حتى الآن في الفكر المحاسبي, إلا أن الدراسات كانت تتناول المشكلات بشكل فردي, دون دراسة الآثار المتبادلة بين المتغيرات محل الدراسة. وهذا ما أوضحه تحليل الارتباط بين المشكلات أو العواقب المترتبة على الأزمة في الدراسات التي تناولتها. بينما الواقع دائما ما يثبت أن المشكلات لا تعمل بتأثير منفرد, لذا فإن الفكر المحاسبي بحاجة لمزيد من المساهمات التي تدير تبعات الأزمة بشكل متكامل ومع أخذ جميع التبعات ذات العلاقة في الحسبان وفيما يلي بعض الأمثلة لذلك:

1- أصدر البنك المركزي تعليمات في مارس 2020 للبنوك بمد أجل استحقاق القروض للشركات والأفراد لمدة ستة أشهر لتخفيف العبء المالي عن المقترضين, وهذا تطلب من البنوك رفع مخصصات خسائر القروض. كما أن البنك المركزي اشترط ألا يقل رأس مال البنك عن خمسة مليارات جنيه, كخطوة لمساعدة البنوك على الوفاء بمتطلبات هذا القانون أصدر البنك المركزي قرارا بمنع البنوك من توزيع أرباح نقدية على المساهمين لحماية السيولة لديها والاحتفاظ بالأرباح المرحلة وبالتالي الوصول للزيادة المطلوبة في رأس المال بشكل أسرع. ولكن للأمر جانب آخر, فبعض البنوك تعتمد قيمة أسهمها في البورصة على توزيعاتها النقدية مثل كريدي أجريكول والتجاري الدولي, وبالتالي فإن ادارة التبعات تحتاج لدراسة أكثر من متغير في آن واحد.

2- أصبح تشجيع الاستثمارات في الخدمات الصحية أحد أهم التوجهات العالمية والمحلية في ظل أزمة كورونا, وفي ظل هذه الاستثمارات سعت كيانات خاصة إلى الدخول إلى هذا المجال بل والاندماج بين

الكيانات منها على سبيل المثال اندماج (كليوباترا وألاميدا) حيث من المتوقع أن يستحوذ الكيان الناتج عن الاندماج على نحو 15% من إجمالي الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص بالقاهرة الكبرى، حيث تمتلك كليوباترا حاليا نحو 8%، وتمتلك ألاميدا نحو 7%. ومن حيث المنشآت، تمتلك كليوباترا ستة مستشفيات، فيما تمتلك ألاميدا ثلاثة مستشفيات قائمة ومستشفى رابع من المقرر افتتاحه خلال النصف الأول من 2021. وفي هذا الصدد حذر جهاز حماية المنافسة إن الصفقة ستؤدي إلى خلق كيان احتكاري في سوق الرعاية الصحية من خلال تعزيز هيمنة شركة كليوباترا على مستشفيات محافظتي القاهرة والجيزة مما قد يؤدي لرفع أسعار الخدمات الطبية وانخفاض جودتها. وأضاف أن الصفقة ستؤدي لسيطرة شركة كليوباترا على الكفاءات الطبية من الأطباء والأطعم الطبية المختلفة والتحكم في أجورهم لعدم وجود بديل، حال استحواذها على أقرب منافسيها وهي "ألاميدا" (انتربرايز، 3 يناير 2021). وعلى ذلك فإن الدراسات التي تهتم باتجاهات الاستثمار يجب أن تدرس أثر ذلك على المنافسة وعلى الحفاظ على مستويات الأداء.

3- لم تكن تبعات فيروس كورونا كلها ذات تأثير سلبي، ولكنها تسبب في بعض التبعات الإيجابية ومنها سرعة التحول إلى التجارة الإلكترونية والشمول المالي ولذلك كان قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو الأسرع نموا في مصر خلال العام المالي 2019/2020 بنسبة 15.2%، مع تحقيق 108 مليارات جنيه مقارنة بـ 93.5 مليار جنيه في العام المالي السابق، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لمصر نحو 4.4%، مقارنة بـ 3.8% في 2018/2019. وارتفعت الاستثمارات في مجال الاتصالات خلال العام بنسبة 35% لتصل إلى 48.1 مليار جنيه من 35.4 مليار جنيه، فيما زادت صادرات القطاع بنسبة 13% لتبلغ 4.1 مليار جنيه من 3.6 مليار جنيه (بيان وزارة الاتصالات، 24 ديسمبر 2020). لذا يمكن توجيه الدراسات نحو الاستفادة من التبعات الإيجابية وتوظيفها لصالح الدولة.

## ثامنا: مراجع البحث.

### الدراسات العربية:

1. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2020)، تقرير عن فيروس كورونا المستجد (Covid-19).
2. الهرش، أحمد فايز. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد: جامعة زيان عاشور بالجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج2، ع2، 117 - 137.
3. المجلس الأعلى للجامعات، قرارات جلسة مارس 2020 بشأن الخطط المستقبلية للدراسة في الجامعات في إطار انتشار فيروس كورونا المستجد في مصر.
4. المجلس الأعلى للجامعات، قرارات جلسة مايو 2020 بشأن نظام الدراسة والامتحانات في إطار تطورات وضع انتشار فيروس كورونا المستجد في مصر.
5. جيتا جوبيناث، <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>
6. رئاسة مجلس الوزراء، كتاب دوري بشأن مواجهة الموقف الحالي لفيروس كورونا المستجد في مصر، مارس 2020.
7. متولى، أحمد زكي حسين. (2020). إنعكاسات إنتشار فيروس كورونا على ربحية المنشآت وأثرها على التقارير المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة، مج2، ع1، 1 - 3.
8. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (2020)، آثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية، تقدير موقف.
9. محمد، جيهان محمد. (2020). أثر التقلبات في أسعار النفط على قطاع التصنيع في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(1)، 67-96.

### الدراسات الأجنبية:

1. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Going Concern and Liquidity Risk, (April 2020).
2. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Potential Impact on Lease Accounting, (April 2020).
3. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Events after the Reporting Period, (April 2020).
4. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Income Taxes, (April 2020).
5. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Impairment of Non-Financial Assets, (April 2020).
6. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Fair Value Neasurement, (April 2020).
7. Accounting Standard Board, Covid-19 Resource, Discount Rates, (April 2020).
8. A world at risk: annual report on global preparedness for health emergencies. Geneva: World Health Organization; 2019. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO

9. Arezki, R.; Nguyen, H. (2020), The coronavirus: potential effects on the Middle East and North Africa. <https://theforum.erf.org/2020/03/09/coronavirus-potential-effects-middle-east-north-africa-rabah-arezki-ha-nguyen/>
10. Arezki, R. & Nguyen, H. (2020). Novel coronavirus hurts the Middle East And North Africa through many channels, Economics in the Time of Covid-19, CERP Press, 2020, pp.53-58.
11. Basel Committee on Banking Supervision, "Measures to reflect the impact of Covid-19", April 2020.
12. Breisinger, C.; Abdel Latif, A.; Raouf, M.; Wiebelt, M. (2020), Economic Impact of Covid-19 on Egypt's tourism and remittances. <https://theforum.erf.org/2020/04/14/economic-impact-covid-19-egypts-tourism-remittances/>
13. Busch, L. (2020), Voices Pandemic forces oil and gas accounting and finance teams to overhaul outdated financial systems, Accounting Today, September, 25. <https://www.accountingtoday.com/opinion/pandemic-forces-oil-and-gas-accounting-and-finance-teams-to-overhaul-outdated-financial-systems>
14. De Vito, A., & Gomez, J. P. (2020). Estimating the COVID-19 Cash Crunch: Global Evidence and Policy. Available at SSRN 3560612.
15. Drew, J. (2020), The technology- and human- lessons of COVID-19, Journal of Accountancy, May, 2020 <https://www.journalofaccountancy.com/podcast/technology-and-human-lessons-of-coronavirus.html>
16. D.W. <https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B7%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A/a-52684035>
17. El-Khishin, S. (2020), Countermeasures for the COVID-19 outbreak in Egypt, <https://theforum.erf.org/2020/03/23/countermeasures-covid-19-outbreak-egypt/> March, 2020.
18. German- Arab Chamber of Industry and Commerce [https://aegypten.ahk.de/en/corona-virus-in-egypt?fbclid=IwAR06BSp6-j9PBRep\\_7bEsoN0yH3FXnKo9nSeDUS40CUSj1GS7I26HkVlJXU](https://aegypten.ahk.de/en/corona-virus-in-egypt?fbclid=IwAR06BSp6-j9PBRep_7bEsoN0yH3FXnKo9nSeDUS40CUSj1GS7I26HkVlJXU)
19. Ghoneim, A. (2020), How COVID-19 could shape a new world order, <https://theforum.erf.org/2020/03/26/covid-19-shape-new-world-order/>
20. Herrero, A. G. (2020). The impact of "Novel Coronavirus Pneumonia" on global value chain, Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3542113>.
21. Kakiriwaragodage, S. (2020), COVID-19: How to make strategic decisions, Financial Management. <https://www.fm-magazine.com/news/2020/may/how-to-make-strategic-decisions-amid-coronavirus.html>
22. McKibbin, W. J., & Roshen, F. (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios (March 2, 2020) (No. 19). CAMA Working Paper.



23. Player, S. (2020), Steering your budget amid coronavirus uncertainty. Financial Management, 23 March 2020. <https://www.fm-magazine.com/podcast/budgeting-agility-amid-coronavirus-uncertainty.html>
24. Ruiz Estrada, M. A., Park, D., & Lee, M. (2019). How A Massive Contagious Infectious Diseases Can Affect Tourism, International Trade, Air Transportation, and Electricity Consumption? The Case of 2019 Novel Coronavirus (2019-nCoV) in China.
25. Ruiz Estrada, M. A., Park, D., Koutronas, E., Khan, A., & Tahir, M. (2020). The Economic Impact of Massive Infectious and Contagious Diseases: The Case of Wuhan Coronavirus. Available at SSRN 3533771.
26. Scientificamerican.com, <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/distance-learning-versus-covid19/>
27. Scherbina, A. (2020). Determining the Optimal Duration of the COVID-19 Suppression Policy: A Cost-Benefit Analysis. Available at SSRN 3562053.
28. Thunström, L., Newbold, S., Finnoff, D., Ashworth, M., & Shogren, J. F. (2020). The benefits and costs of flattening the curve for COVID-19. Available at SSRN 3561934.
29. Wilson, J. (2020), How the COVID-19 crisis is leading to lasting change, Journal of Accountancy, April, 2020. <https://www.journalofaccountancy.com/news/2020/apr/how-coronavirus-crisis-is-leading-to-lasting-change.html>

مواقع الكترونية:

جهاز حماية المنافسة يرفض استحواذ "كليوباترا" على "الاميدا"

<https://enterprise.press/ar/stories/2021/01/03/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B0-%D9%83%D9%84%D9%8A/>

بيان وزارة الاتصالات (24 ديسمبر 2020):

<https://www.facebook.com/MCITEgypt/posts/3652097424829661>

(1) ملحق رقم

		Correlations									
		الاحداث	السويولة	سجناريوهات	نظاريير	رديحة	معايير	اشمان	موارنات	فرار	
Kendall's tau_b	الاحداث	Correlation Coefficient	1.000	.571*	-.403-	.101	.297	.374	-.260-	-.186-	-.242-
		Sig. (2-tailed)	.	.022	.109	.679	.216	.133	.311	.469	.336
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	السويولة	Correlation Coefficient	.571*	1.000	-.648*	.305	.280	.714*	-.560-	-.392-	-.203-
		Sig. (2-tailed)	.022	.	.024	.275	.306	.012	.057	.182	.481
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	سجناريوهات	Correlation Coefficient	-.403-	-.648*	1.000	-.717*	.000	-.559-	-.132-	.724*	.476
		Sig. (2-tailed)	.109	.024	.	.011	1.000	.051	.656	.014	.100
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	نظاريير	Correlation Coefficient	.101	.305	-.717*	1.000	.099	.000	.446	-.496-	.000
		Sig. (2-tailed)	.679	.275	.011	.	.711	1.000	.120	.084	1.000
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	رديحة	Correlation Coefficient	.297	.280	.000	.099	1.000	-.217-	-.318-	.455	.658*
		Sig. (2-tailed)	.216	.306	1.000	.711	.	.425	.257	.106	.017
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	معايير	Correlation Coefficient	.374	.714*	-.559-	.000	-.217-	1.000	-.386-	-.386-	-.559-
		Sig. (2-tailed)	.133	.012	.051	1.000	.425	.	.186	.186	.051
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
اشمان	Correlation Coefficient	-.260-	-.560-	-.132-	.446	-.318-	-.386-	1.000	-.091-	-.132-	
	Sig. (2-tailed)	.311	.057	.656	.120	.257	.186	.	.763	.656	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	
موارنات	Correlation Coefficient	-.186-	-.392-	.724*	-.496-	.455	-.386-	-.091-	1.000	.724*	
	Sig. (2-tailed)	.469	.182	.014	.084	.106	.186	.763	.	.014	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	
فرار	Correlation Coefficient	-.242-	-.203-	.476	.000	.658*	-.559-	-.132-	.724*	1.000	
	Sig. (2-tailed)	.336	.481	.100	1.000	.017	.051	.656	.014	.	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	
Spearman's rho	الاحداث	Correlation Coefficient	1.000	.654*	-.500-	.133	.402	.427	-.306-	-.218-	-.263-
		Sig. (2-tailed)	.	.021	.098	.679	.195	.167	.334	.495	.408
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	السويولة	Correlation Coefficient	.654*	1.000	-.711**	.310	.345	.756**	-.575-	-.402-	-.205-
		Sig. (2-tailed)	.021	.	.009	.326	.273	.004	.051	.195	.522
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	سجناريوهات	Correlation Coefficient	-.500-	-.711**	1.000	-.769**	.027	-.588*	-.134-	.739**	.500
		Sig. (2-tailed)	.098	.009	.	.003	.934	.044	.677	.006	.098
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	نظاريير	Correlation Coefficient	.133	.310	-.769**	1.000	.133	.000	.469	-.521-	-.029-
		Sig. (2-tailed)	.679	.326	.003	.	.681	1.000	.124	.082	.929
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	رديحة	Correlation Coefficient	.402	.345	.027	.133	1.000	-.209-	-.342-	.488	.721**
		Sig. (2-tailed)	.195	.273	.934	.681	.	.514	.277	.107	.008
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
	معايير	Correlation Coefficient	.427	.756**	-.588*	.000	-.209-	1.000	-.398-	-.398-	-.588*
		Sig. (2-tailed)	.167	.004	.044	1.000	.514	.	.200	.200	.044
		N	12	12	12	12	12	12	12	12	12
اشمان	Correlation Coefficient	-.306-	-.575-	-.134-	.469	-.342-	-.398-	1.000	-.091-	-.134-	
	Sig. (2-tailed)	.334	.051	.677	.124	.277	.200	.	.779	.677	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	
موارنات	Correlation Coefficient	-.218-	-.402-	.739**	-.521-	.488	-.398-	-.091-	1.000	.739**	
	Sig. (2-tailed)	.495	.195	.006	.082	.107	.200	.779	.	.006	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	
فرار	Correlation Coefficient	-.263-	-.205-	.500	-.029-	.721**	-.588*	-.134-	.739**	1.000	
	Sig. (2-tailed)	.408	.522	.098	.929	.008	.044	.677	.006	.	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (2) المتغيرات غير المباشرة

			Correlations						
			الإحداث	التكلفة	الإجراءات	القرار	التحفي	محاكاة	السلطة
Kendall's tau_b	الإحداث	Correlation Coefficient	1.000	-.242-	.199	-.269-	.439*	-.304-	-.331-
		Sig. (2-tailed)	.	.222	.345	.168	.036	.151	.105
		N	16	16	16	16	16	16	16
	التكلفة	Correlation Coefficient	-.242-	1.000	-.013-	-.040-	.028	-.071-	.215
		Sig. (2-tailed)	.222	.	.954	.848	.901	.756	.328
		N	16	16	16	16	16	16	16
	الإجراءات	Correlation Coefficient	.199	-.013-	1.000	-.050-	.440	.000	-.120-
		Sig. (2-tailed)	.345	.954	.	.821	.067	1.000	.608
		N	16	16	16	16	16	16	16
	القرار	Correlation Coefficient	-.269-	-.040-	-.050-	1.000	.000	-.082-	-.138-
		Sig. (2-tailed)	.168	.848	.821	.	1.000	.714	.523
		N	16	16	16	16	16	16	16
	التحفي	Correlation Coefficient	.439*	.028	.440	.000	1.000	-.305-	.032
		Sig. (2-tailed)	.036	.901	.067	1.000	.	.207	.890
		N	16	16	16	16	16	16	16
	محاكاة	Correlation Coefficient	-.304-	-.071-	.000	-.082-	-.305-	1.000	.195
		Sig. (2-tailed)	.151	.756	1.000	.714	.207	.	.407
		N	16	16	16	16	16	16	16
السلطة	Correlation Coefficient	-.331-	.215	-.120-	-.138-	.032	.195	1.000	
	Sig. (2-tailed)	.105	.328	.608	.523	.890	.407	.	
	N	16	16	16	16	16	16	16	
Spearman's rho	الإحداث	Correlation Coefficient	1.000	-.281-	.264	-.441-	.524*	-.372-	-.455-
		Sig. (2-tailed)	.	.292	.323	.087	.037	.156	.076
		N	16	16	16	16	16	16	16
	التكلفة	Correlation Coefficient	-.281-	1.000	-.015-	-.050-	.026	-.088-	.246
		Sig. (2-tailed)	.292	.	.956	.855	.924	.745	.359
		N	16	16	16	16	16	16	16
	الإجراءات	Correlation Coefficient	.264	-.015-	1.000	-.048-	.494	.005	-.117-
		Sig. (2-tailed)	.323	.956	.	.861	.052	.986	.666
		N	16	16	16	16	16	16	16
	القرار	Correlation Coefficient	-.441-	-.050-	-.048-	1.000	-.031-	-.097-	-.165-
		Sig. (2-tailed)	.087	.855	.861	.	.908	.722	.541
		N	16	16	16	16	16	16	16
	التحفي	Correlation Coefficient	.524*	.026	.494	-.031-	1.000	-.326-	.017
		Sig. (2-tailed)	.037	.924	.052	.908	.	.218	.951
		N	16	16	16	16	16	16	16
	محاكاة	Correlation Coefficient	-.372-	-.088-	.005	-.097-	-.326-	1.000	.196
		Sig. (2-tailed)	.156	.745	.986	.722	.218	.	.466
		N	16	16	16	16	16	16	16
السلطة	Correlation Coefficient	-.455-	.246	-.117-	-.165-	.017	.196	1.000	
	Sig. (2-tailed)	.076	.359	.666	.541	.951	.466	.	
	N	16	16	16	16	16	16	16	

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).